رَأْيٌ في بعضِ الأصُولِ اللغويّة والنحويّة

تأليف

عباس حسن

الأستاذ المساعد بكلية دار العلوم - جامعة فؤاد الأول

١٣٧١ - ١٩٥١

مطبعة العالم العربي بالقاهرة

...: ٥٣ شارع ابراهيم باشا (أمام شبرد) ت ٤٤٧٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمده أوفى الحمد، وأصلى على أنبيائه ورسله أطيب الصلاة.

وبعد. فقد وصلت الأيام بينى وبين اللغة العربية بأوثق الصلات، وجرى القدر أن أكون من العاكفين عليها تعلماً وتعليما، وأن أقضى السنين الطوال فى دراسة علومها، وقراءة ما جادت به قرائح الأفذاذ من أبنائها، والأعلام المشتغلين بها؛ فوجدتنى أمام مورد لا ينضب، بل بحر فسيح الجنبات، بعيد الأعماق، لا ترى العين له غاية، ولا ينتهى الفكر فيه إلى مدى.

وقد بدا لى فيما تناولته ظاهرتان غريبتان؛ لهما أكبر الأثر فى حياة اللغة وفروعها، بالرغم مما بينهما من تعارض واختلاف.

فأما الأولى: فتلك العناية المعجزة التى بذلها الأولون فى جمع أصولها، ولمّ شتاتها، ، واستنباط أحكامها العامة والفرعية، وحياطتها بسياج متين من اليقظة الواعية، والحيطة الوافية، والتضحية الغالية؛ فى عصور غلبت فيها الجهالة، وشاعت الأمية، وعزت أسباب الاتصال؛ فضربوا بهذا أحسن الأمثال، وأبقاها على الدهر. وقهروا التاريخ على الشهادة لهم بالصبر الصابر، والكدح الدائب، والفناء فى الجلائل؛ حِسْبة وائتجاراً.

وهل أدل على ذلك من المراجع الموسوعة التى تركوهـــا ، والـكتب المستفيضة التى خلفوها ، والنفائس العلمية والأدبية التى تموج بهـا الخزائن ، ودور الـكتب ؟ وفى كل سطر من سطورها آية تنطق بفضلهم ، وتعترف بنصيبهم الأكمل: من الدقة ، والتحرى ، والضبط ، والأمانة ، ووفرة التحصيل ؛ وتدل على فهم ثاقب ، وعقل راجح ، وذكاء لمَّـاح .

وإن المرء ليقف أمام إحدى الموسوعات ، فيتعاظمه الأمر ، ويسائل نفسه : أهذا عمل فرد ، أم عمل جماعة ؟ بل إن الشك ليغلبه فى موقفه ، ويدفعه إلى الإلحاف فى تساؤله : أهذا عمل جماعة واحدة ؟ إذ كيف تستطيع جمـاعة أن تتحمل العبء الذى تنوء به الجماعات ، وتذلل الصعاب التى تستعصى على الطاقة ، وتظهر المعجزات العلمية فى عصور بطلت فيها المعجزات ؟

لـكن الجواب لا يلبث أن يفاجئه من تلك الآثار اللغـوية والثقافية الباهرة ، التى تـكشف عن أفراد وهبوا أنفسهم للغتهم ، ووقفوا عليها حياتهم ، وتقربوا إلى الله بخدمتها ؛ فدان لهم البعيد ، وذل العَـصِـىّ ، ودخل المحال فى مجال الإمكان .

وإنك لتقرأ ثبتاً واحـداً بأسماء الـكتب التى ألفها منهم لغوى أو أديب ، أو نحوى ، أو عالم ، فى ناحية ما من علومهم ؛ فيستبد بك العجب والإعجاب معاً : مؤلفات تتجاوز العشرة إلى العشرات ، كل منها متعدد الأجزاء ، وكل جزء يحوى من الصحف مئات ، فيها من فريد المسائل ونفيسها ما قد يُعجِـز المرءَ عن تعداده ، ويقعده عن مجرد

قراءته. فكيف بتفهمه واستيعابه؟ بَلهَ جمعه، وتأليفه، واستخلاص فروعه، واستنباط أحكامه.

لست الآن بسبيل من تلك الموسوعات، وحصرها، وسرد أسماء المشهور منها؛ كالأغانى، والأمالى، ولسان العرب، والمخصص وتاج العروس، والكتاب لسيبويه، والمفصل وشروحه، والشافية وشروحها: وغير هذا من أمهات المراجع اللغوية، والأدبية، والنحوية، والبلاغية... ولكنى أكتفى بإحالة القارئ إلى مقدمة «تاج العروس شرح القاموس»؛ ليرى ويعجب: يرى أسماء المراجع التى اعتمد عليها المؤلف فى إعداد كتابه. ويعجب أن يكون للمراجع اللغوية ذلك العدد العديد من الكتب، ذوات الأجزاء الكثيرة، التى يحوى كل جزء منها مئات الصفحات؛ بالرغم مما سجله المؤلف فى مقدمته، من: أنه اهتدى إلى بعض المراجع دون بعض، ووقع على القليل دون الكثير. فما عسى أن يكون ما لم يطلع عليه، وعدد أجزائه، وصحائفه، وما تحويه سطوره من نصوص، وبحوث، وقواعد، وأحكام...؟

هذا كتابه «تاج العروس» عشرة أجزاء ضخام، فى كل جزء أربعمائة صفحة أو يزيد. حوى من مادة اللغة، وأصولها، وروافدها وجداولها - ما لا قِبلَ لأمثالنا بحصره، ولا طاقة لكثير من المعاصرين المثقفين بتصفحه. فما الظن بتدبره، أو تحصيله، أو إعداد مسائله؟

وهذا كتاب « المخصص » لابن سِيده : ألفه صاحبه وهو ضرير ، سلبته الأيام أكرم حواسه ، وأنفس مايحتاج إليه العلماء الباحثون . ولم يمنعه العمى القهار أن يخرج للناس كتباً جليلة ، منها : « المخصص » فى سبعة عشر جزءاً ؛ فى كل جزء قرابة ثلاثمائة صفحة ، بها من أصول اللغة ، وخصائصها ، ونواحى اتصالها بالحياة – ما جعله قبلة اللغويين فى العصور المختلفة ، ولا سيما عصرنا الزاهى بألوان الحضارة المستحدثة ، وأفانين الابتكار المتجدد ؛ حيث تشتد الحاجة إلى أسماء لمسمياتها ، ودلائل لمدلولاتها ، وأنَّى لنا بها إلا عند « المخصص » وأمثاله ؛ فمنه العون ، وإليه المفزَع .

وهذا كتاب « الأغانى » ؛ فى واحد وعشرين جزءاً ، كل منها موسوعة ضخمة ، حافلة بفنون الأدب ، وطرائف اللغويات ، وأعذب الملح ، والأخبار . . ولا يزال حتى اليوم مورداً صفواً تتزاحم عليه رُوَّاد الآداب والفنون .

وهذا ... وهذا ... وهذا ... مما لا سبيل إلى حصره ، أو الإلمام بموجز وصفه . وجهد العاجز أن يقول : إن علماءنا السابقين – أجزل الله ثوابهم – أخلصوا للغتهم ، وجاهدوا فى ميادينها حق الجهاد ، وغادروا دنياهم وقد أبلوا خير البلاء ، واستنفدوا وسائل التضحية النزيهة ؛ فاستوجبوا الثناء عليهم ، واستخلصوا الدعاء لهم ، وسجلوا أسماءهم فى صحف الأبرار الخالدين .

والحق أن الدهر جاد بهم فى غفوة من غفواته ، وأطلعهم

شموس هداية وعرفان. فلما صحا استرد ما منح، وسلب ما أعطى، وتركنا نرتقب منه غفوة جديدة. وها قد طال بنا الترقب، وامتد حبل الانتظار؛ ولم تبرق أمامنا بارقة تبشر بقرب الغاية، ودنو المبتغَى.

إنى لا أرى لأولئك العلماء بيننا أنداداً، ولا أعرف لهم فى أيامنا قرناء. اللهم إلا طائفة يسيرة من رجال العلم الحديث فى البلاد الغربية؛ وهبوا أنفسهم له، وافتدوه بالنفيسين؛ وماثلوا علماءنا القدامى فى الصبر، والدأب، والتضحية؛ فكان لهم ما أرادوا، وكان للعالم على أيديهم هذه المدنية التى لم تشهدها الأرض من قبل.

ولو أن طائفة من علمائنا السابقين ـ غفر الله لهم ـ انقطعت للدراسات الكونية، وأطلقت عقولها وراء الطبيعة؛ تكشف أسرارها، وتستخلص دخائلها، وتستخدم قواها المادية وغير المادية ـ لأدركت من ذلك ما أدركه غيرها أو زادت، ولسابقتْ فى ميادين الحضارة فسَبقت، أو لم تتخلف؛ فقد منحها الله من صادق الرغبة وعظيم المثابرة، وساطع الذكاء ـ ما يكفل ذلك. ولكن الله أراد غير ما نريد!!

* * *

وأما الثانية: فأدران وشوائب خالطت آراء تلك الصفوة الممتازة من علمائنا السالفين، ومازجت موسوعاتهم، وكتبهم النفيسة؛ فشوهت جمالها، وأساءت إليها وإلى مؤلفيها، وعوقت خطا الإصلاح طويلا.

وقد اندست تلك الأدران والشوائب بين الحقائق العلمية النقية بعمل طوائف مختلفة؛ أهمها طائفتان :

ا — طائفة أحبت لغتها، وأسرفت فى الإخلاص لها، وقصرت جهدها على اتخاذ الوسائل لصيانتها، ولكنها ضلت الطريق القويم لذلك؛ فزعمته التمسك بالقديم فى غير تسمّح، والجمود عليه فى غير ملاينة، والوقوف عنده فى غير تصرف واجتهاد؛ فسنَّت فى اللغويات ما سَنه قرناؤها فى الشرعيات؛ من إغلاق باب الاجتهاد وسدّ المنافذ أمام العقل، وقصره على ظواهر النصوص والألفاظ.

وتحصن هؤلاء بما سموه: «السماع الكثير» والتزموا جانبه لا يحيدون عنه؛ فأصاب اللغة وفروعها من تزمتهم ما أصاب الشريعة من أندادهم: ضيق، وفقر، وركود، وعجز عن الحركة الناشطة التى تساير النهضات المتجددة.

ب — وطائفة اتخذت الفلسفة شعاراً لها، وتعلقت بالأساليب الكلامية، وقضايا المنطق الجدلى، واستخدمته فى البحوث اللغوية وما يتفرع منها، والتزمته فى تأليفها، ودراستها، وسائر صلاتها العلمية. ولاقت طريقتها رواجاً، وصادفت هوى فى نفوس كثيرة؛ لأنها الطريقة التى شاعت منذ آخر القرن الثانى الهجرى وأوائل الثالث، أيام تدوين النحو، وكانت سمة المثقفين.

غير أن أهلها أمعنوا فيها، وبالغوا حتى حكموا على كثير من الألفاظ والأساليب الصحيحة بالخطأ، ونسوا من طول الملازمة والإمعان أنهم واضعوها، وأنهم قصدوا بها إلى كشف الحقيقة، وتلمسها بين الوقائع المحسوسة، وتأييدها بالرأى الصائب، والحجة الساطعة؛

فالتوى الأمر عليهم ، واختفت الحقيقه التى يبحثون عنها وراء الجدل الزائف ، كما تختفى الدرة وسط كومة من الأصداف المهشمة . وتوارى الواقع المدرك ، وراء العلل المتخيلة ، واستحالت الوسيلة غاية : وانقلب « التعليل » هدفاً مرموقاً . وآل أمرهم إلى ما آل إليه أمر ذلك الفنان البارع الذى تخيل صورة ذهنية فاتنة : لم يلبث أن أبرزها فى الوجود حسية قائمة : تسحر العيون ، وتستهوى الأفئدة . فلما شاهدها ماثلة بين يديه استسلم لسحرها ، وانقلب يعبدها ، ويتخذها إلهه . ناسياً أنها صنيعته ، وأنها أثر من آثاره : لا تملك له ضراً ولا نفعاً .

ولا أريد أن أطيل القول المبهم ، ولا أن أرسل الكلام بغير أدلة . ففى الموضوعات التى سأعرض لها ما يغنى عن الإطالة ، ويرسل الدليل إثر الدليل على ما كان للطوائف المختلفة ولا سيما هاتين الطائفتين من أثر سيئ فى اللغة وفروعها .

أما الموضوعات التى سأعالجها اليوم فهى :

ا — القياس (وما يتبعه من أحكام الكثرة والقلة أو : الإطراد والشذوذ) وهو أساسها ، ودعامتها . وباقيها يدور فى فلكه .

ب — التعليل ونتائجه فى النواحى اللغوية والنحوية .

حـ — التعريب .

ء — الاشتقاق والنحت .

وأعظمْ بها موضوعات تقوم عليها العربية ، وتنزل بين بحوثها منزلة الأصل الذى تتشعب منه الفروع ، وعنده تتلاقى .

القيـــــــــاس

أصله ، الحاجة إليه ، تطوره

١ — اللغة العربية قديمة الميلاد ، عتيقة النشأة ، بدأت حياتها (١) ضعيفة الإبانة ، عاجزة الأداء ، معدودة الكلمات ؛ شأن اللغات جميعا .

---

(١) أطال القدماء الجدل فى نشـــأة اللغات المختلفة ، أتوقيفية هى أم وضعية ، أم خليط من هذا وذاك ؟ ولا تخلو آراؤهم من جد وفكاهة معا . وهى مدونة فى كثير من المراجع ، وتراها ملخصة تلخيصاً وافياً فى صدر الجزء الأول من كتاب المزهر للسيوطى ، ثم الجزء الأول ص ٣٩ من كتاب الخصائص لابن جنى .

ولست أرى رأى التوقيفيين فى قوله تعالى : (وعلم آدم الأسماء كلها) وأن المراد من الآية أن آدم حين ظهر فى الوجود شاهد وأحس من حوله الأشياء التى يموج بها الكون ، وتضطرم بها النفس ، ولم يعرف أسماء ما يرى ويحس ؛ فعلمه الله (بالقوة أو بالفعل) أسماء جميع المسميات ، لا فرق فى ذلك بين ما يحيط به عن قرب ، أو بعد ، ولا بين ما هو قائم فى عصره ، وما سيوجد فى العصور المستقبلة . فإذا وافق العقل (وليس ما يمنع من موافقته) أن الله علمه بالقوة أو بالفعل أسماء ما يحيط به ، فهل يوافق على أنه علمه ما ليس محيطاً به ، ولا قريباً منه ؟ فمـــا فائدة هذا التعليم ؟ وما الغاية منه ؟ وهل يستطيع أن يدرك هذه الأسماء كلها ويحتفظ بها ؟ وهبه استطاع أن يحتفظ بأسماء ما فى عصره فهل يستطيع أن يحتفظ بأسماء ما فى العصور المستقبلة كلها . ويعى اللغات المنتظرة ؛ من هندية ، وفارسية ، ولاتينية ، ويونانية ، وفرعونية ، =

اتخذها أهلها الأولون فى فجر التاريخ وسيلة للتفاهم المحدود ، والترجمة عن أغراضهم البدائية القليلة . مستعينين على النطق بما وهبهم الله من سليقة تمكنهم من خلق الألفاظ وابتكار الكلمات تارة ، وتارة بمحاكاة الطبيعة فى أصواتها التى يسمعونها : من الرياح والمياه ، والوحوش ، وسائر الحيوانات والأصوات المختلفة . وكلما امتدت بأهلها الأيام ، وزادت من حولهم المشاهد — أحسوا شدة الحاجة إلى ألفاظ جديدة ؛ يعبرون بها عن الجديد الذى وقع تحت حسهم ومشاعرهم ؛ فيلجئون إلى وسيلتهم الفطرية ، وأعنى بها : السليقة التى تبتكر الأصوات والألفاظ ، أو تحاكى أصوات الطبيعة .

ظل الحال على هذا أحقابا طويلة ، تزداد فيها المشاهد والتجارب فتزداد الحاجة إلى التعبير بلفظ مبتكر ، أو صوت محكى . ولكن تلك المشاهد وما جَدَّ بسببها من ألفاظ لا يعدو أن يكون قليلا ضئيلا بالرغم من تلك الأحقاب .

= وعربية ، وفرنسية ، وألمانية و . ، . و . . . و . . . ؟ وهبه استطاع هذا المستحيل العقلى ، فهل علمه أبناءه فى عصره ، وقدروا عليه كأبيهم ؟ وما فائدته لهم ؟ وما الغرض من تعليمهم لغات الأرض جميعاً ؛ حاضرها ، وقابلها ؟ وهل نقلوها على هذا الوجه إلى أحفاده ؟ وماذا صنع الأحفاد ، ولا سيما بعد حادث الطوفان المشهور الذى لم ينج منه إلا نوح ، ومن كان معه فى سفينته ؟ فهل حمل الناجون — وما أقلهم — اللغات كلها قديمها الموروث وحاضرها القائم — بالنسبة لهم — ومستقبلها المنتظر ؟ إن العقل لا يتردد فى رفض هذه السلسلة من المستحيلات ولا يتوانى أن يقرر وضعية اللغات ، إن لم يكن من أول نشأة الإنسان ، فمن أول ظهوره على الأرض بعد الطوفان .

حتى إذا كثر عددهم ودفعتهم أسباب الرزق إلى الهجرة والارتحال : تفرقوا جماعات ، واتخذت كل جماعة موطنا جديداً تصطنع فيه الألفاظ والأصوات القديمة ، وتزيد عليها ما قد تبتكره من جديد لا يعلمه نظراؤها السابقون . ومن ثم نشأت اللهجات المختلفة ، والزيادات اللغوية بين الجماعات التى تفرعت من أصل واحد ، والقبائل التى تنتمى إلى جد مشترك قديم . فما اللهجات الخاصة ، والزيادات اللغوية - إلا ظواهر مستقلة لِلُغة قَبيل انفصل عن أصله من عهد بعيد ، وامتدت مؤثرات البيئة الجديدة إلى لغته ؛ فقضت عليها بالتجديد المستقل ، وتناولتها بقليل أو كثير من التغيير .

ب — سارت اللغة على هذا النهج طويلا ؛ حتى قطعت مرحلة طفولتها ، كما قطع أهلها مرحلتهم البدائية الأولى . فلما دخلوا فى المرحلة الثانية وهم على نصيب من الخبرة والفهم أوفر من نصيبهم الأول - دخلت معهم اللغة فى طور الصبا ، وانهالت عليهم المشاهد والمشاعر الجديدة التى لا عهد لهم بها . فلم يكن بد أن يلجئوا إلى ما كانوا يلجئون إليه من المحاكاة والابتكار .

ولكن المحاكاة فى هذه المرحلة الثانية قد امتدت إلى ناحية لم تمتد إليها من قبل ؛ فلم تقتصر على محاكاة الطبيعة ، بل تناولت الأصوات التى ابتكرتها القبائل ، والجماعات المتفرقة فى المواطن المختلفة ؛ فصارت كل جماعة تأخذ عن أختها ما جدّ عندها من الكلمات ، وصارت الكلمات الجديدة نهباً مشاعاً بين القبائل ؛

تأخذه إحداها من الأخرى ، كما كانت تأخذ عن الطبيعة .

وفى هذه المرحلة اتجه الابتكار كذلك وجهة غير مسبوقة ؛ فصار العربى يشقق الكلمة ، ويفرعها ، ويستحدث من التشقيق والتفريع كلمات جديدة ؛ لها مدلولها ، ومعناها الجديد .

فى الطورين السالفين لم يكن لهذه الأصوات (التى نسميها اللغة) أوضاع ثابتة ، ولا ضوابط مطردة ، ولا قواعد محدودة ؛ بل كان الأمر متروكا للناطقين ؛ يلفظون كما يشاءون ؛ لا يعصمهم عاصم ، ولا يكبحهم ضابط ؛ فقد ينطق أحدهم بالكلمة تامة الحروف ، وينطق بها غيره مزيدة أو ناقصة . وقد يضبطها واحد بحركات معينة ، ويضبطها آخر بما يخالفه ؛ شأن اللغات كلها فى مرحلتى طفولتها وصباها ؛ وإن شئت قلت فى مرحلتى جاهليتها الأولى والوسطى .

حـ — حتى إذا دخلت طور الشباب الفتىّ — ولن يكون ذلك إلا بعد آماد طويلة ؛ تتفاوت فى طولها اللغات المختلفة ، بل اللهجات بين القبائل الناطقة بلغة أصلها واحد — وهو الطور الذى تنتهى به المرحلة الأخيرة من جاهليتها ، تغيرت حالتها ، واجتازت طريقها إلى النضج والقوة والاستقرار ، فى أمن ، وإسراع ؛ بما مر عليها من حقب طوال ، مكنت أهلها منها ، ومن مزاولتها مزاولة عملية مستمرة ؛ أشاعت الألفاظ ، ونشرت الأساليب ، وثبتت طرق استعمالها ، ووحدت طرائقها ، وأقدرت الألسن على استخدام هذه الطرائق الموحدة ؛ بالدربة والمرانة ، لا بالتلقين المهيأ ، والتعليم المصنوع .

ذلك ما انتهت إليه اللغة العربية آخر جاهليتها : فلم تكد تبلغ نهاية هذه المرحلة حتى كانت أوضاعها قد استقرت فى النفوس ، على وجه يجعلها ملكة أو ما يشبه الملكة ، وضوابطها قد وضحت فى الأذهان ، كأنها إحدى السجايا الفطرية ، وجرى أهلها على سنن ثابت — أو كالثابت — فى صوغ الكلمة ، وضبط حروفها ، وبناء الجمل والأساليب ، وما يصحب هذا أو يتبعه من تقديم ، وتأخير ، وحذف ، وزيادة ، وإثبات ، وتغيير . . .

ولم تنته الجاهلية بأطوارها الثلاثة حتى كانت اللغة قد أصابت من القوة ، والفتوة ، واستقرار الضوابط والأوضاع نصيباً وافياً لم تصبه فى المرحلتين السابقتين . وكانت فى كل مراحلها الثلاث ، وفية لموطنها (شبه الجزيرة العربية) ، قابعة فيه ، تتنقل مع أهلها خلاله ، وقل أن تجتاز حدوده وأطرافه .

* * *

فلما جاء الاسلام ، ونشر رايته على البلاد العربية ، ثم جاوزها إلى غيرها من البلدان الأجنبية ، وخرج العرب معه إلى حيث يسير — لم يكن بد من أن يقع الاتصال بينهم وبين أهل تلك البلاد ، وأن يكون للاتصال أثره المحتوم فى لغة الفريقين ، وأخلاقهما ، ومظاهر حياتهما ؛ فيتأثر كل بالآخر ، ويؤثر فيه ، وإن كان ذلك على تفاوت واختلاف . فكان طبيعيا أن تتعرض لغة العرب للتأثر ؛ فتتسرب إليها كلمات أجنبية ، أو تتغير أبنية بعض ألفاظها

أو يختل ضبط بعض حروفها، أو تركيب جملها وأساليبها. ولقد بدأ تأثرها الفعلى يسيرا أيام الرسول عليه السلام، وبرز واضحاً زمن الخلفاء الراشدين [١]؛ ففزع المسلمون حرصاً على لغتهم، ولغة كتابهم الكريم؛ وبادروا إلى اتخاذ الوسائل لدفعه، ودرء خطره. وكان أول ما اتخذوه لذلك وضع «قواعد النحو» بمشورة الإمام على كرم الله وجهه وتوجيهه؛ فقد انتدب للمهمة أبا الأسود الدؤلى، وخط له منهجها، ورسم له صورة موجزة؛ ينحو نحوها؛ فاتبعها. وكان للرجلين العظيمين فضل المُشرعين السبَّاقين الذى يمهدون الطريق لمن بعدهم ثم يتركونهم يتممون ويوفون.

(١) فظهور اللحن وانتشار الخطأ — إنما وقعا فى أول صدر الإسلام، وزادا بتزايد اختلاط العرب بالأجانب، واندماج الأجانب — ولا سيما الموالى والإماء — فيهم.

(٢) والشروع فى صيانة اللغة بوضع أصول وضوابط لها قد بدأ فى صدر الإسلام كذلك، ولكنه خطا خطواته الأولى وئيداً وئيداً خلال القرن الأول الهجرى، ثم نشط واتسع، وكثر المشتغلون به، والمؤلفون فيه، أواخر القرن الثانى وأوائل الثالث. ثم تبعهم بالشرح، والتعليق، والإطالة، والاختصار — من جاء

---

(١) راجع الجزء الأول من الخصائص ص ٤٠٨. وقد ظهر شىء من اللحن قبل ذلك ولكنه ضئيل، لم يترتب عليه وضع شىء من الضوابط، أو القواعد النحوية.

بعدهم خلال القرون المتعاقبة إلى أيامنا هذه . وقل من جاء من هؤلاء المتأخرين بجديد أصيل ، لم يكن مسبوقا إليه .

وإنا لنذكر بالخير — فى هذه المناسبة — تلك الطلائع العلمية من رجالات اللغة والنحو ، ونسجل بالإكبار وعظيم التقدير فضلهم على اللغة وفروعها ، ولا سيما تأسيس النحو . ونشيد بذكر طائفة كانت فى مقدمة العاملين المخلصين ؛ هى : على بن أبى طالب ، وأبو الأسود الدؤلى ، وعبد الله بن إسحاق ، وأبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، وسيبويه إمام النحاة البصريين ، ومؤلف « الكتاب » مرجعهم الأول والأكبر .

* * *

أما طريقتهم فى جمع اللغة فكانت وقفاً على السماع من أفواه العرب الخلَّص ؛ يذهبون إليهم فى البوادى العربية ، ويحتملون أقسى المتاعب فى ذلك ، كى يلتقطوا من أفواههم كلمة ، أو يسمعوا عنهم لفظاً ، أو يتلقوا منهم شفهاً طرائق النطق ، وإلقاء الكلام . وقد يتلقون ذلك من عربى سكن إحدى الحواضر العربية إذا ثبت لهم أن سليقته ما تزال سليمة ، وأن لغته لم تنحرف عن أصلها الصحيح ، وأن لسانه عربى خالص .

فلما صح لهم ما أرادوا ، وجمعوا منه ما استطاعوا — عكفوا عليه ينظرون فيه من وجهة أخرى ، ويهيئون أنفسهم لعمل جديد ،

يختلف عما فعلوه . فلقد كانت مهمتهم الأولى محصورة فى جمع ألفاظ اللغة من أفواه أهلها ، وحفظ ما يحملون ، ثم تدوينه حين جاء وقت التدوين.

أما مهمتهم الثانية ؛ فكانت الوقوف أمام ما جُمع من اللغة ، مفرداتها ، ومركباتها ، ومراقبته مراقبة دقيقة ؛ تكشف عما يلحقه من تغير فى المواقف المختلفة ، والحالات الكلامية المتباينة ، وتحصر ذلك التغير فى حدود مضبوطة لا يند منها شىء.

وفى سبيل هذه الغاية وتحقيقها أطالوا الوقوف ، والمراقبة ، والموازنة ، واحتملوا من العناء والمشقة مالا يحتمله إلا المجاهدون الصابرون ، ووصلوا من هذا كله إلى استنباط قواعد مختلفة : لغوية ، ونحوية ، وصرفية ، وبلاغية . . . ولكل منها آثاره ومزاياه ؛ فى صحة القول وسلامة الكلام . وكان من مزايا النحو إرشادنا إلى ضبط أواخر الكلمات ضبطاً صحيحاً . مع ما قد يتبعه من ضبط حروف أخرى ، أو وضع كلمات وضعها السليم من جملتها ، وما يتصل بهذا مما يوضحه « النحو » ويفصله.

راقبوا آخر الكلمة العربية فى مئات الأمثلة ، فعرفوا أنها قد تكون مرفوعة الآخر ، أو منصوبته ، أو مجرورته ، أو مجزومته ، أو مبنية ، . . .

ثم اتجهوا إلى المرفوعة فى مئات الأمثلة أيضاً ، وجهدوا فى استقصاء أحوالها ، وتتبع أوصافها ؛ حتى استطاعوا أن يحصروا

حالات الرفع وحدها . وكشفوا خصائص كل حالة ، وظواهرها ؛ وانبروا يسجلون تلك الخصائص والظواهر ، ويطلقون على كل حالة منها اسمـاً تنفرد به ، ولا يصدق على غيرها ؛ فهذه مبتدا ، وتلك خبر ، وثالثة فاعل ، ورابعة اسم كان ، و . .

ومثل ذلك فعلوا فى الكلمات المنصوبة الآخر ، أو المجرورة ، أو غيرها . ودونوا أوصافهم هذه - أو قواعدهم - فى علم خاص سموه : علم « النحو » ونصحوا أن نتعلم « النحو » ؛ لنأمن الزلل فى الضبط ، ونسلك مسلك العرب فى ضبط أواخر الكلمات ، وما يتصل بها غير خاطئين .

• • •

مما سبق يتضح أن القواعد اللغوية (ومنها النحوية) مستمدة من الكلام العربى الأصيل مباشرة ، وأننا حين نأخذ أنفسنا بها نستطيع أن نحاكى العرب ونجعل كلامنا مثل كلامهم ، ونجريه معه فى مضمار واحد ، وذلك هو : القياس فى اللغة وفروعهـا . وأعنى به : « محاكاة العرب فى طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا على كلامهم ؛ فى أصول المادة ، وتفريعها ، وضبط الحروف ، وترتيب الكلمات ، وما يتبع ذلك »(١) .

والقياس بهذا المعنى واضح الغاية ، سهل الفهم ؛ يغنينا عن

---

(١) من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة . . .

التفصيل ، والتشعيب ، والالتواء ، والتعقيد الذى سلكه القدامى والمحدثون ، وفتحوا بسببه أبواباً من المشكلات ؛ تكد العقل ، وترهق الفكر . وعقدوا بينه وبين القياس فى علم أصول الفقه روابط وأشباهاً ؛ رتبوا عليها أحكاماً عجيبة ، لغوية وشرعية ، وأسرفوا فى التفصيل ، والتفريع ، والاستدلال ؛ إسرافاً جاوز حدّ الإبانة ، وإيضاح الحقائق العلمية ، واستحال ألغازاً ومعميات ؛ يضيق بها الصدر ، ويضل فيها الفهم

ولسنا بحاجة إلى شىء من ذلك ؛ فليس يعنينا من القياس إلا أنه محاكاة العرب فى كلامهم ، والتزام طرائقهم فى فنون القول ؛ فالشأن فيه هين يسير ، لا يتطلب كل هذا العناء ولا بعضه . وليتهم انصرفوا عن مناقشة تعريف القياس وتفريعه إلى النظر فى آثاره اللغوية على وجه تقوى به اللغة ، وتستطيع أن تساير الحياة المتجددة . إذاً لأفادوا وأبلغوا . ولكنهم لم يفعلوا .

والقياس على الوجه السابق يقتضينا أمرين :

أ — معرفة العرب الذين نحاكيهم دون غيرهم ، وبيان العربى الذى نقتدى به دون سواه .

ب — معرفة اللغة التى يقاس عليها ، ومبلغ صلاحها لذلك ؛ أتتساوى لغات العرب ولهجاتهم جميعاً أمام القياس ، ولا يقع بينها تفاوت ، أم تختلف ؟ وإذا تفاوتت فبأى اللغات نأخذ ؟ وعلى أيها نقيس ؟ وما سبب الإيثار ؟

وشىء آخر؛ أيتساوى أفراد القبيلة الواحدة فى سلامة اللغة، وصحة البيان، أم تتفاوت كذلك؟ وإذا تفاوتت فمن نحاكيه ومن نتركه؟. وعلى هذين الأمرين تقوم أهم المباحث العربية أصولا وفروعاً. وإليك البيان:

١ — العرب الذين يصح محاكاتهم، والاستشهاد بكلامهم:

تردد الكلام فى هذا الموضوع منذ القرن الأول الهجرى، وظل مدار الحوار حتى اليوم. والآراء فيه متشعبة، ولا يتسع المجال لعرضها كاملة، وسرد أدلتها مفصَّلة. وخير قرار فيهما اتخذه «مجمع فؤاد الأول للغة العربية» بعد الدراسة وطول، التمحيص وهو:

(أن العرب الذين يوثق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم — هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثانى، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع.)[1]

وحجته فى التحديد أن لغة العرب ظلت سليمة فى بواديهم حتى نهاية القرن الرابع الهجرى، وفى حواضرهم حتى نهاية القرن الثانى الهجرى، وأن ما ظهر من اللحن والخطأ خلال تلك الفترة ضئيل

---

(١) ورد هذا النص فى ص ٢٠٢ من الجزء الأول من مجلة المجمع؛ ولكن فيه أن أهل البدو من جزيرة العرب يستشهد بكلامهم إلى أواسط القرن الرابع. ولما رجعت إلى محاضر جلسات الانعقاد الأول ص ٣٠٣ و ٢٩٤ وما بعدها وجدت النصوص متماثلة على نهاية القرن الرابع، لا أواسطه. ورأيت حضرات الأعضاء يرددون ذلك فى مناسبات كثيرة. وهم على حق، والأخذ بهذا الرأى أولى وأنسب.

يمكن الإغضاء عنه، والتيسير بإغفاله؛ تجنباً لمشكلات تعوق اللغة، وتوقف تقدمها، والاستفادة منها. فمن الخير عنده الاقتصار فى التحديد على تلك الفترة؛ لأنها التى سلمت فيها اللغة - أو كادت - ولأن الخطأ تدفق بعدها من ثغرات متعددة.

لم يرض عن هذا القرار المجمعى كثير من المثقفين، وعجبوا أن يرفض المجمع الاستشهاد بزعماء البيان فى العصور المختلفة التى جاءت بعد فترة التحديد؛ كأبى تمام، والبحترى، والمتنبى، وشوقى، والجاحظ، وابن خلدون، والمويلحى، ومحمد عبده، وغيرهم من رجالات اللغة والعلم والأدب.

ولكن غاب عن هؤلاء الساخطين أن من يسمونهم زعماء البيان لا يستحقون هذا الوصف إلا إذا صحت لغتهم، واستقام لسانهم. ولن يتم لهم هذا إلا إذا جروا على النمط العربى السليم، واتبعوا أصوله. ومتى فعلوا فقد صاروا عرباً بلغتهم، وتماثلت اللغتان حتى صارتا لغة واحدة، وأصبح كلام هؤلاء الزعماء منسوباً إليهم فى الظاهر، ولكن مفرداته، وطريقة تركيبها، وتنسيقها، ونظم تأليفها — منسوبة إلى العرب الأوائل؛ فهم والعرب سواء من هذه الناحية. وبهذا تتحقق رغبة المجمع فيهم، وينطبق عليهم قراره؛ إذ لم يخلقوا شيئاً لا يعرفه العرب، ولم يأتوا بجديد مقطوع الصلة عن الماضى الأسبق. (برغم ما للمحدثين من كامل الحرية فى حسن التصرف، وجميل الافتنان بما لا يخرج عن تلك الأصول العامة، ولا يبعُد عن القواعد الأساسية). فلا يضير هؤلاء الزعماء

وأمثالهم تحديد عصور الاستشهاد ، وتضييق أمرها ؛ لأن الغرض من ذلك صيانة اللغة من الخطأ ، وصدّ تيار العجمة عنها . وهؤلاء عرفوا ذلك ، وعملوا به ، بل سبقوا إليه ؛ فنزهوا لسانهم عن الخطأ ، وأخذوا أنفسهم بشدة الصيانة والحِفَاظ ؛ فلا عليهم أن يشترط اللغويون ما يشترطون . أما إذا تهاون هؤلاء القادة ، وسمحوا للخطأ أن يتسرب إلى لغتهم — فليسوا جديرين بالزعامة ، ولا أهلا للتوثيق . ولمثلهم وضع التحديد والتشديد .

وشيء آخر كان حقيقاً بالتدبر والاعتبار ؛ هو أن مؤهلات الزعامة الأدبية والتوثيق اللغوى لا ضابط لها ، ولا تقويم . وليس لها من العلائم الموضحة ، والأوصاف المخصصة — ما يجعل جمهور المثقفين يعرفها ، ويحكم بها على شخص دون آخر ، من غير أن يثير حكمه جَدَلا وخُلْفاً وحيْفا .

ولو فتحنا هذا الباب — باب التوثيق باسم الزعامة الأدبية ، أو اللغوية ، أو أشباهها — من غير تقييد ولا تحديد . لدخل منه كل طامع فى التوثيق بحق وغير حق ، وتَعسَّر الإنصاف ، وعمت الفوضى . ولنا من عصرنا الحاضر ما يوضح خَطَل هذا الرأى ، ويؤيد فساده ؛ فهبْنا رضينا الأخذ به ، وقبِلنا توثيق رجالات الأدب واللغة — فمن رجالات اللغة والأدب ؟ وبأى الدلائل نستدل عليهم ، وننتقيهم ؟ وكيف ننزلهم منازلهم ، ونرفع بعضهم فوق بعض درجات ؟ ومن هؤلاء المحكَّمون الأطهار المنزهون الذين ندع لهم مهمة الاختيار والحُكم ؟ وعلى أى أساس برىء من

الشوائب يتم اختيارهم لهذه المهمة الجليلة ، التى تقتضى علماً واسعاً باللغة وبَصَراً بالفنون والآداب ، وحساً مرهفاً ، وذوقاً ناضجاً . فوق ما تتطلبه من شجاعة فى الحق ، وصراحـــة فى الرأى ، وسمو عن الهوى ؟ . من لنا بهؤلاء ؟ ولو صادفناهم أفننزل عند حكمهم ، ونرتضى ما يرتضون ؟ إن الحياة الواقعة ، والحوادث المحيطة بنا تجيب فى غير تردد : لا .

وكيف تجيب بغير ذلك والأحقاد شائعة ، والمنافسات متأججة ، والتسابق إلى اغتنام الفرص وإدراك الشهرة قد أفسد على الناس أخلاقهم ، (ولا سيما أهل العمل الواحد ، والمهن المتشابهة) فقطع وشائج المودة بينهم ، ومزق الصلات الكريمة فيهم ، وأباح لهم ما ليس بمباح . وإذا كان الأمر على ما وصفنا فكيف نطمع فى الإيثار ، أو فى الرضا بعادل الأحكام إن كان ثمة عدل وإنصاف ؟

ولن يزيل هذه المخاوف ما يقترحه بعض المفكرين من حرمان الشباب فخر التوثيق ، وقصره على الكهول والشيوخ المعاصرين أو السابقين ؛ ممن لهم شهرة ذائعة ، ومكانة مرموقة . بحجة أن هؤلاء الكهول والشيوخ أهدأ أنفساً ، وأنقى ضميراً ، وأصح استعداداً للإيثار وقبول الحكم من الشباب الطامحين المتوثبين .

ولكن هذا رأى تغلبت فيه الثقة وحسن الظن على الحقائق الواقعة المشاهدة ؛ تلك الحقائق الدالة على أن المغريات تنفذ إلى الشباب وغير الشباب ، وأن المطامع تؤثر فى الطبائع كلها وإن كان التأثير متفاوتاً . وإذاً فلا مهرب من التحديد .

ولست أرى فيه تضييقاً ولا إعناتاً للمشتغلين بالأدب واللغة كما يدعى المدعون ؛ فعندهم من وسائل التوسعة والتيسير ما يفتح الطريق أمامهم ، ويبيح لهم التحرر فى غير إباحية ولا جمود.

أمامهم التصرف فى الأساليب واختيارها ، والتفنن فى ابتكار تنسيقها ، وتجديدها ، وتوشيتها بضروب الجمال البلاغى المحمود ؛ على وجه لا تقييد فيه إلا بالأسس العامة ، والقواعد الكلية التى لا تكون اللغة لغة إلا بها ، وباتباع أحكامها . أما ما عداها فالحرية فيه مطلقة ، والإباحة عامة .

وقد اطلعت أخيراً على بحث لأحد حضرات المجمعيين موضوعه كما عنونه : « أصول النحو » . وغايته — كما جاءت آخر البحث — أمران ، نصهما :

(١) « أن ينظر المجمع فى آثار أدبائنا ؛ من الكتاب ، والشعراء ، وربما حسن أن نقتصر على من مضى به التاريخ مدة لا تجعل للمودة أو غيرها شبهة الأثر فى الحكم . فمن رأى المجمع صحة أسلوبه ، واستقامة عربيته — وثّقه ، وجعل قوله مدداللغة ، وحجة فيها » .

(٢) « السعى لدى البيئات التى تتصل بدرس النحو واللغة ، وأن نتعاون معها فى وضع درس النحو على أسس من الدراسات اللغوية الحديثة ، وعلى الإكثار من البعثات لدرس علوم اللغات بأوربا وأمريكا ، والتخصص فيها ؛ حتى يكون لنا من هؤلاء الدارسين بقدر ما لنا من العلماء فى نحو ألفية ابن مالك » .

والذى يعنينا من هـذا الاقتراح هو الأمر الأول؛ لاتصـاله بما نحن بصدده . وقد أغرانى عنوانه أن أقرأه لأطالع الحجج التى اعتمد عليهـا صاحبه فى استخلاص حكمه ، وانتزاع قراره الذى يخالف القرار المجمعى المدون فى مجلته الرسمية ؛ فإذا البحث فى اثنتى عشرة صفحة كبيرة ؛ منها إحدى عشرة فى تاريخ النحو ، ورجاله ، وإشـارات عابرات لبعض اللهجات والقراءات ، ولمحة خاطفة فى الصفحة السادسة والسابعة لطريقة النحاة فى الأخذ والتلقى ، وأنهم كانوا يأخـذون عمن صحت لغتـه من عرب البادية ، أو عرب الحواضر ، « وأنهم سمعوا من مصدر ثالث هو الموالى الذين صحت عند النحاة سليقتهم ، واستقامت ألسنتهم ؛ مثل خلف الأحمر وبشار » وانتهى البحث بالصحيفة الثانية عشرة وفيها الاقتراح السالف بشطريه.

وقفت أمام البحث أتصيد ما يصلح أن يكون حجة تؤيد صاحبه وتدفعه إلى الخروج على التحديد الذى ارتضاه المجمع — فلم أجد فى الصفحات كلها ما ينهض أن يـكـون حجة ، أو شبه حجة ؛ فالاقتراح يشترط للتوثيق صحة الأسلوب ، واستقـامة العربية . فما الأسلوب الصحيح ؟ وما العربية المستقيمة ؟ أليس الأسـلوب الصحيح هو الذى يجرى على سنن الأسلوب العربى الأول ؟ أليست العربية المستقيمة هى التى تطابق عربيـة الأوائل ؟ ولن يوصف أحدهما بالصحة أو الاستقامة إذا خالف الأصول العامة ، والضوابط الـكلية المنتزعة من كلام العرب الخلَّص.

وإذاً يكون مؤدى الاقتراح : توثيق صاحب الأسلوب الذى يسير على سنن العرب ، وصاحب اللغة التى توافق النهج العربى الأصيل . فمرد الأمر ومرجعه للعرب ، وما نطقوا به . وهو مآل قرار المجمع، والغاية منه . ومن أجله وضع التحديد الزمنى المعروف؛ فلا نجاءَ من الرضا به ، والاقتناع بفائدته ؛ وإلا طمع فى التوثيق من لا يستحق ، وعجزت الوسائل فى كل عصر عن رد الطامعين وتفتحت على اللغة أبواب من البلاء تمضى بها قدما إلى الفناء . وهذا لا يرضاه مخلص أمين ، ولو كان من الساخطين على التحديد ؛ فإنهم عامرو القلب بحسن القصد ، ونبل الغرض ، وشدة الحرص على سلامة اللغة ، وإبلاغها أسمى الغايات . ولا يقدح أنهم اجتهدوا فأخطئوا ؛ فلهم أجر المجتهدين المخطئين .

* * *

ب — تفاوت العرب فى صحة القول، وسلامة اللسان ، أو عدم تفاوتهم :

عرفنا من البحث السالف أن الكلام الذى يقاس عليه ، ويحتج به — هو كلام العرب الخلَّص ، فى عصور محدودة . وأن غيره كلام غير وثيق .

والآن نسأل: أتتساوى القبائل العربية كلها فى هذا ؛ بحيث يجوز الاقتداء بواحدة ما ، فيكون الاقتداء بها صحيحاً قوياً ، لا يلام صاحبه عليه — أم أنها تتفاوت وتتفاضل؛ بحيث يجب الاقتداء بواحدة دون أخرى ؟ وإذا وقع التفاوت والتفاضل بين القبائل

المختلفة ، أو بين أفراد القبيلة الواحدة — فبأيها نقتدى ؟ وبمن نتشبه ؟

تلك أسئلة تتعرض لصميم الموضوعات اللغوية ، وأصول مسائلها . ومنها تتفرع بحوث ، ومسائل هامة . وفى الإجابة عنها توضيح لتلك الموضوعات ، والأصول ، وتمهيد للفروع ، وتبيان لأقوم الطرق فى معالجة شئون اللغة ، والعمل على دعمها : بحيث تقوى على التطور ، ومسايرة النهضات المتجددة .

فأما تساوى القبائل العربية فى صحة القول ، وسلامة اللغة ، فنتيجة طبيعية للتدرج التاريخى الذى سردناه قبلا فى نشأة اللغة العربية ، وقطعها مراحلها المختلفة الأولى . وليس أمام العقل مسوغ مقبول يفضل به لهجة على أختها التى انحدرت معها من أصل واحد ، وشابهتها فى النشأة ، وسايرتها فى التدرج حتى نهاية المراحل الجاهلية . فهما متساويتان لا محالة ؛ وبأيهما اقتدينا اهتدينا .

نعم قد تكون إحدهما أفشى من الأخرى ، أو أجمل مظهراً ، أو أخف وقعاً على اللسان أو الآذان ؛ (لخلوها من بعض الخصائص الأقليمية أو الموضعية ، كالكشكشة ، أو العنعنة ، أو العجعجة ...) ولكن هذا ونحوه لا يقدح فى أنها عربية أصيلة ، وأن أهلها لا يحسون منها ما يحسه الغريب عنهم . وقد يرون هذه الشوائب لطائف ، ويعيبون اللهجات الأخرى لخلوها منها . ومن المقرر ألا نحتج بقبيلة على أختها ولا يَحكمَ النظيرُ بالتخلف على نظيره . وحسبى أن أنقل بعض ما دونه ثقات العلماء فى هذا :

ا — قال أبو حيان فى شرح التسهيل : (كل ما كان لغة قبيلة يقاس عليه)[١]

ب — وقال السيوطى فى المزهر[٢] : (أجمع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه ؟)

حـ — وقال ابن فارس[٣] : (لغة العرب يحتج بها فيما اختُلف فيه ؛ إذا كان التنازع فى اسم ، أو صفة ، أو شىء مما تستعمله العرب من سننها ؛ فى حقيقة ، أو مجاز ، أو ما أشبه ذلك . . .)

د — وقال ابن جنى فى كتابه الخصائص[٤] (بعد الكلام على عمل اللغويين والنحاة وأخذهم عن بعض العرب) :

(باب اختلاف اللغات . وكلها حجة : اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ، ولا تحظره عليهم ؛ ألا ترى أن لغة التميميين فى ترك إعمال « ما » يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين فى إعمالها كذلك ؛ لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يُؤخذ به ، ويُخْلد إلى مثله . وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها[٥] . لكن غاية مالك فى ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبلُ لها ، وأشد أُنساً بها . وأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا . ألا ترى إلى

---

(١) المزهر جـ ١ ص ١٥٣ (٢) جـ ١ ص ٦
(٣) جـ ١ ص ١٥٤ المزهر (٤) جـ ١ ص ٤١٠
(٥) نظيرتها

قول النبي صلى الله عليه وسلم : « نزل القرآن بسبع لغات ، كلها كاف شافٍ » ؟ .

هذا حكم اللغتين إذا كانتا فى الاستعمال متدانيتين متراسلتين[1] أو كالمتراسلتين . فأما أن تقل إحداهما جداً ، أو تكثر الأخرى جداً فإنك تأخذ بأوسعهما رواية ، وأقواهما قياساً . ألا تراك لا تقول : مررت بكَ ، ولا المال لِكَ ؛ قياساً على قول قضاعة : المال لِه ومررت بهِ . ولا تقول : أكرمتُكش ، قياساً على لغة من قال : مررت بِكِش (ولا تقول كذا..وكذا... وسرد أمثلة لبعض اللهجات الغريبة ...) ثم قال : فإذا كان الأمر فى اللغة المعول عليها هكذا ، وعلى هذا — فيجب أن يقل استعمالها ، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها . إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب ، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين . فأما إن احتاج إلى ذلك فى شعر أو سجع فإنه مقبول منه ، غير منعى عليه . وكذلك أن يقول : على قياس من لغته كذا ، كذا . ويقول على مذهب من قال : كذا ، كذا . وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه) .

هذا هو الشأن فى القبائل إذا اختلفت لهجاتها . أما إذا اختلفت

---

(١) متتابعتين تحل إحداهما محل الأخرى أحياناً . أو يجتمع الناس على هذه وتلك ويرددونهما

اللغة فى القبيلة الواحدة ، فنطق فريق بما ليس شائعاً فى قبيلته فمرجع ذلك أحد أمرين :

« أولهما » أن يتخير بعض أفرادها لهجة قبيلة أخرى ، ويستعملها دون لغته أو معها . ولا حرج فى هذا ، ولا ضير ؛ فكلا الاستعمالين صحيح ، والقياس عليه جائز كما أسلفنا . والأصل فى اللغات واللهجات أن تكون مسماة ، منسوبة إلى أصحابها [1] وأن تكون لقوم دون قوم . ولكنها إذا انتشرت تعاورها كل من شاء [2] .

« ثانيهما » أن ينفرد واحد بشىء لا تعرفه قبيلته ولا غيرها ؛ فنقبله منه ، ونضمه إلى الصحيح الفصيح . إن لم يكن ذلك المتفرد متهما فى عقله أو عدالته . ذلك أن العربى الأصيل قد يبتكر ، بل من حقه أن يبتكر ، ويجدد كما يهوى ، من غير تعقيب عليه ، ولا مراجعة . فعلى الابتكار والتجديد قامت لغته ، وعليهما عاشت ، ونمت ، وارتقت ؛ فحقه فى هذا مقرر مطلق . وفيه يقول صاحب الخصائص [3] :

---

(١) كأن تسمى : بالعنعنة ، وتنسب إلى تميم ؛ فيقال فيها : عنعنة تميم « وهى قلب الهمزة عيناً فى أول الكلمة غالباً ؛ يقولون : عن عبد الله قائم ، أى : إن عبد الله قائم » ومثل تلتلة بهراء ، فإنهم يكسرون التاء فى مثل : تعلمون وتصنعون .

(٢) المزهر ج ١ ص ١٥٢

(٣) ص ٤٢٤ ج ١

(إن العربى إذا قويت فصاحته ، وسمت لغته — تصرف ، وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به ؛ فقد حكى عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ، ولا سُبقا إليها .)

ومن يدرى ؟ فربما كان الذى تفرد به الأعرابى منحدراً إليه من لغة صحيحة اختفى بعضها عن الناس ، وغاب عنهم علمه . يدل على هذا ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : (إن الشعر كان علم القوم ، ولم يكن لهم علم أصح منه . فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد ، وغزو فارس والروم . ولهيت عن الشعر وروايته . فلما كثر الإسلام ، وجاءت الفتوح ، واطمأنت العرب فى الأمصار — راجعوا رواية الشعر فلم يئولوا إلى ديوان مُدَوَّن ، ولا كتاب مكتوب ؛ وألفوا ذلك . وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل ؛ فحفظوا أقَلَّ ذلك ، وذهب عنهم أكثره) وقال أبو عمرو بن العلاء : (ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله . ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير . .) [1] .

ويظهر أن القاضى الجرجانى يميل إلى هذا الرأى ، فقد قال فى آخر كتابه « الوساطة » متحدثا عن العرب [2] : (أما الألفاظ التى زعموا أن الشعراء تفردوا بها فإنها موجودة عن أئمة اللغة ، وعمن

---

(١) الخصائص جـ ١ ص ٣٩١ والمزهر جـ ١ ص ١٤٨ .

(٢) ص ٣٤٥ طبعة صيدا .

ينتهى السند إليهم . ويعتمد فى اللسان عليهم . وإنما نتكلم بما تكلموا به ، وواحدهم كالجميع ، والنفر كالقبيلة ، والقبيلة كالأمة . فإذا سمعنا عن العربى الفصيح الذى يعتد حجة كلمةً اتبعناه فيها . وإن لم تبلغنا من غيره ، ولم نسمع بها إلا فى كلامه . ولم نزعم أنه اخترعها ، ولم نحكم أنه أبو عُذْرِها . وعلى هذا أكثر اللغة ، ولا سيما الألفاظ النادرة ، والحروف المفردة . وكم نقل الناس عن فلان وفلان (وسرد بعض الأسماء) من لفظة لم تسمع قبلهم ، ولم تؤخذ إلا عنهم . ثم ليس لنا أن نجعلهم منفردين بتلك الكلمات ، ومختصين بتلك الحروف . وهذا سبيل ما وجد فى شعر هؤلاء من الشواذ الغريبة ، والألفاظ النادرة) .

ويقول الشافعى (١) :

(لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً ، وأكثرها ألفاظاً . ولا نعلم أنه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبى . ولكن لا يذهب منه شىء على عامتها حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه . والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه : لا يعلم رجل جميع السنن ، فلم يذهب منها عليه شىء . فإذا جُمِع علمُ عامة أهل العلم بها أُتِىَ على السنن ، وإذا فُرِّق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشىء منها . ثم كان ما ذهب عليه منها موجوداً عند غيره . وهم فى العلم طبقات : منهم الجامع لأكثره وإن ذهب عليه بعضه ، ومنهم الجامع لأقل مما جمع غيره .

---

(١) المواهب الفتحية جـ ١ ص ١٧

وليس قليل ما ذهب من السنن على من جمع أكثرها دليلا على أن يطلب علمه عند غير طبقته من أهل العلم؛ بل يطلب عند نظرائه ما ذهب عليه، حتى يُؤتى على جميع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم)

من جميع ما تقدم نستخلص الحقائق التالية:

(١) أن لغة القبائل العربية على اختلافها صحيحة فصيحة، وكل واحدة منها يصح الأخذ بها، والقياس عليها.

(٢) أن بعضها قد يكون أكثر شيوعاً، وأوسع نفوذاً، وأجمل وقعاً؛ فلا يحول هذا دون الاستشهاد بغيره، والاحتجاج به.

(٣) أن العربى قد يستخدم لهجة غير لهجة قبيلته، أو ألفاظاً غير ألفاظها، ويستغنى بها عن لغته، أو لا يستغنى.

(٤) أنه قد ينفرد بالابتكار والتجديد. وقد يكون ما تفرد به راجعاً إلى لغة قديمة وصلت إليه، ولم تصل إلى الناس.

وعلى ضوء هذه الحقائق نعرض لما يسميه النحاة: المطرد والشاذ أو: القياسى والسماعى، ونبين ما وقعوا فيه من تناقض واضطراب كان لها سيء الأثر فى اللغة وفروعها. قالوا[1]:

« القياس اللغوى: حَمْـل كلمة على نظيرها فى حكم. ولا يحمل على هذا النظير إلا إذا لم يوجد ما يعارضه البتة. فيقاس على هذا النظير ولو كان فذاً... أو وُجِـد المعارض له ولكنه قليل نادر،

(١) محاضر جلسات المجمع دور الانعقاد الرابع ص ٣٨ وما بعدها

والآخر كثير شائع؛ فيقاس على الكثير. ويسمى الذى حُمل على الكثير: مقيساً، أو: قياسياً. ويحفظ ما سُمع من القليل، ولا يقيسون عليه، ويسمونه: شاذاً، وقد يوصف: بالسماعى أيضاً. ويقال للقياسى: الأصل، والمطرد، والكثير، والأكثر، والغالب، وأشباهها مما يفيد الكثرة والقوة. كما يقال للشاذ: القليل، والأقل، والنادر، وأمثالها مما يفيد القلة والضعف أيضاً.

ولم يذكروا حد القلة والكثرة، ولا وصفوا واحداً منهما وصفاً يزيل عنه الإبهام والغموض. ولست أعرف فيما وقع لى من المراجع من تصدَّى لهذا التحديد، وكشف الإبهام؛ فمتى نقول على النظائر إنها كثيرة يقاس عليها، أو قليلة لا يقاس عليها؟ ما الفيصل الذى نحتكم إليه فى أمر هذه الكثرة والقلة؟ أتكون الكثرة بثلاث، أم بأربع، أم بعشر، أم بخمسين، أم بمائة. أم بألف أم بماذا؟ لا جواب إلا الكثرة والقلة وكفى.

وعجيب أن تنقضى العصور الطويلة ولا يتعرض لهذا الأمر من يوضحه، حتى المجمع عرض له فى عشرات المواضع والبحوث، وعانى من أمره ما عانى — ولم يحاول كشف الضر بإزالة الغموض.

أهذه الكثرة والقلة حسابية؛ يُعَوَّل فيها على الأرقام، وزيادة العدد من غير اعتبار للناطقين، ومنزلة قبائلهم بين أخواتها فى الجاه، والغنى، والسلطان — أم ذاتية؛ ينظر فيها إلى تاريخ الكلمة، ومنزلة القبيلة التى نطقت بها، وعدد القبائل؟ فقد يكون

من القبائل واحدة تعدل عدة قبائل؛ فى الشهرة، والبسطة، والسيادة؛ كقريش. كل ذلك لا جواب عنه، ولا إيضاح له.

وكل ما أعرفه أن علماء اللغة عندما أرادوا أن يدونوها عمدوا إلى أخذ أكثرها من القبائل الضاربة فى وسط شبه الجزيرة العربية؛ كتميم، وقيس عيلان، وهذيل، وهوازن، وقريش؛ وأخذوا قليلا من لغات القبائل الفصيحة الأخرى القريبة من تلك؛ (كما جاء فى كتاب سيبويه، وخزانة الأدب الكبرى). ولغة القرآن فيها لغات شتى؛ أكثرها من قلب الجزيرة، وبعضها مما أحاط بالقلب [1]. ولغات هؤلاء جميعا تختلف فى قليل أو كثير.

وجاء النحاة فجَرَوا فى غبار اللغويين، وانتزعوا القواعد مما جمعوه؛ فجاءت قواعد قاصرة، مضطربة؛ لانتزاعها من تلك اللغات المختلفة، ومن بعض القبائل دون بعض. وصُدموا بأمثلة كثيرة تخالف أحكامهم؛ فلم يجدوا بدا أن يتأولوها، أو يصفوها بالقلة، أو الشذوذ، أو السماع، أو نحو ذلك من أسماء تدل فى عرفهم — بغير حق — على أنها مما لا يصح القياس عليه، وتدل فى عرفنا على أنهم لم يتنبهوا ولم يحتاطوا.

إن الكثرة المستفيضة التى تبلغ عشرات النظائر ومئاتها هينة ميسورة فى حركات الإعراب؛ (من رفع الفاعل، ونصب

---

(١) راجع محاضر جلسات المجمع اللغوى دور الانعقاد الأول ص٢٩٦

المفعول ، وجزم المضارع بأداة الجزم ... و ... وسائر ضبط الحروف والكلمات) ، ففي كلام العرب من هذا ما يفوق الحصر ، ومهمة من يطلبه سهلة قريبة . لكن المشاق تصادفه وتقهره حين يحاول أن يحكم على جمع من جموع التكسير ، أو مصدر من مصادر الثلاثى ، أو صيغة من صيغ الصفة المشبهة ، أو أمثال هذا — أنه قياسى أو سماعى . فأين يجد النظائر المستفيضة التى تعينه على صحة الحكم ؟ وما السبيل إلى معرفة عددها وقد اختلفت الآراء فى تقديرها ؟ وكيف يقع الخلاف بعد الذى عرفناه قريباً من أن لغة كل قبيلة وكل عربىّ حجة ؛ لا دخل للقلة والكثرة ، والقوة والضعف فى هذا ؟

ومن أجله كان الكوفيون أقرب إلى الحق والواقع حين (أجازوا القياس على المثال الواحد المسموع)[1] وحين (يعتبرون اللفظ الشاذ ؛ فيقفون عليه ، ويبنون على الشعر الكلام من غير نظر إلى مقاصد العرب ، ولا اعتبار بما كثر أو قل)[2] . وهذا رأى اللغوى النحوى الكبير أبو زيد الأنصارى شيخ سيبويه ومعلمه ؛ فقد كان يجعل الفصيح والشاذ سواء[3] . وكان البصريون

---

(١) محاضر جلسات المجمع ، دور الانعقاد الأول ص ٣٦٣

(٢) أبو إسحاق الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠ فى شرح باب الحال من الألفية (المواهب ج ١ ص ٤٣)

(٣) كتاب القياس فى اللغة ص ٤١

ومن ما لأهم بعيدين عن الجادة حين ارتضوا الكثرة، واعتصموا بها؛ من غير تبيان لحدودها، ومداها.

ولقد منعوا جمع «مفعول» على «مفاعيل» جمعاً قياسياً؛ بحجة أن ما ورد منه قليل لا يُسَوّغ القياس؛ بعد أن أحصى بعض النحاة القدامى ما ورد منه فإذا هو قرابة عشرة ألفاظ [1]. ومعنى هذا أن العشرة ليست كثيرة عند البصريين وأشياعهم؛ ومن ثم لا تصلح للقياس عليها. وهذا تحكم مرفوض، وتزمُّت لا سند له. وليست آراؤهم أحق بالاتباع، وأولى بالتقدمة من رأى الكوفيين؛ فكلاهما ينتزع أحكامه من لغة العرب الخلَّص الضاربين حول مدينته [2] (الكوفة أو البصرة). وليس الكوفيون بأهون شأناً، ولا أقل عدداً، ولا أضعف مصادر — من البصريين (وإن ناصرت هؤلاء السياسةُ، والحزبيةُ، والأهواء الدينية) وفوق هذا فالكوفيون أعلم بالشعر من البصريين؛ كما يقول المحققون [3].

على أننا لا نريد أن نُسلم زمام العقل لهؤلاء، أو هولاء، أو

---

(١) قال الأب أنستاس الكرملى العضو السابق بالمجمع: إنه عثر على عشرات من جمع «مفعول» على «مفاعيل»، وأن جمعه بعد هذا قياسى، عند الجميع.

(٢) وفى هذا يقول الجاحظ (جـ ١ ص ٢٣ من البيان والتبيين) إن أهل الأمصار يتكلمون على لغة النازلة فيهم من العرب، ولذلك نجد الاختلاف بين أهل الكوفة، والبصرة، والشام، ومصر.

(٣) المزهر جـ ١ ص ١٤٨.

سواهم من غير تبصر وطول تفكير . فما الذى يقضى به العقل ؟
إن غاية البصرى والكوفى وغيرهما من طوائف اللغويين والنحاة
هى : صيانة اللغة ، والمحافظة عليها من عوامل الضعف والفساد .
ولكلٍ وسيلته إلى غايته . ولكن الوسائل تتفاوت يُسْراً ومشقة ،
وليناً وإعناتاً . وخيرها مالا مشقة فيه ولا إعنات ، او ما كان نصيبه
منهما ضئيلا محتملا . وهذا ينطبق على المذهب الكوفى دون غيره
فبحسبه أن يبيح القياس على القليل من غير سعى وراء الكثير
نصادفه أو لا نصادفه ، فى عصر تحول صروفه ، وكثرة الشواغل
فيه ، وقلة المحصول اللغوى — دون السعى المرهِق الكادح . وفى
هذا التيسير — فوق ما فيه من راحة وترغيب — تنمية موارد اللغة ،
وتمكين الانتفاع بها ، وإقدارها على مسايرة العصور المتجددة من
غير أن ينالها أذى ، أو يتسرب إليها ضعف .

وهذا هو الدستور الأقوم الذى يجب أن نحرص عليه فى كل
شأن من شئونها ، وكل جديد نُقْدِم عليه من أمرها ؛ فننظر : أمفيد
هو ؛ فنقدم غير مبالين ، بل فرحين مسارعين ، أم ضار فنحجم غير
مترددين ولا متوانين ؟

تشدد البصريون وضيَّقوا ، واعتقدوا أن سلامة اللغة
والدين فى هذا . وما لأتهم عوامل مختلفة ؛ ضفَّت على مذهبهم قوة ،
وأكسبته شهرة جعلت الناس أيامهم وبعدهم ينقادون لهم ، بغير
مفاضلة تامة نزيهة بين آرائهم وآراء غيرهم من النحاة .

وكان من جرّاء تشددهم أن وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة كثيرة ؛ تخالف مذهبهم ، وتهدم قواعدهم. فماذا يفعلون ؟ لجأوا إلى التأويل المصنوع، والتكلف المفسد ، والوصف بالقلة ونحوها. فقل أن تجد قاعدة من قواعدهم سالمة من هذا البلاء. تراهم يذكرون القاعدة، ويتبعونها بأمثلة خارجة عليها ، مخالفة لها : يتناولونها بالتأويل النافر ، والتمحل البعيد ؛ كى تساير قاعدتهم ، وتساوق مذهبهم. وكأن القاعدة هى الأصل ، والكلام العربى هو الفرع. فإن أعوزهم التأويل والتمحل أسعفهم الحُكم بالقلة ، أو الندرة ، أو الشذوذ ، أو ما شاءوا من أسماء كهذه يرفعونها سيفا مُصلتا على كل ما يخالف ضوابطهم وأحكامهم. ويعجبنى فى هذا ما قاله العُكبرى [1] : (كيف نجعل ما وضعه النحويون للتقريب والتعليم مما لا أصل له ولا ثبات حجة على لسان العرب الفصحاء؟ هذا لا يكون ، ولا يحتج به إلا جاهل).

ولم يتورعوا أن يُطبقوا قانونهم على آيات كثيرة من القرآن الكريم كما طبقوه على غيره. وهذه جرأة منقطعة النظير ، ونهاية الجمود على الرأى الخاطىء. وقد يكون من المفيد أن أسوق بعض الأمثلة الموضحة.

---

(١) راجع شرحه لديوان المتنبى فى القصيدة الرائية فى مدح ابن العميد عند البيت الذى أوله خنثى الفحول .. . فقد جاء ما نصه: (قال النحاة : لا يجوز الجمع بين علامتى تأنيث مع أن العرب جمعوا بينهما فقالوا : علقاة وبهماة وعزهاة ؛ فكيف نجعل .. . الخ)

(١) يقولون : (إن الموصول يحتاج لصلة تجىء بعده ؛ فلا تتقدم هى ولا شىء منها عليه . أما نحو قوله تعالى : « وشروه بثمن بخس دراهم معدودة ، وكانوا فيه من الزاهدين » فمؤول على أن فى الكلام حذفا . والتقدير : « وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين » « ففيه » متعلق بمحذوف ، دلت عليه صلة أل ؛ وليس متعلقا بالصلة نفسها [١]) . وليت المشكلة انتهت عند هذا ؛ بل جدت مشكلة أخرى بسبب هذا التأويل تداركوها بتأويل جديد [٢] .

(٢) ويقولون : إن الحال لا تتقدم على صاحبها المجرور بحرف جر ؛ فيصدمون بمثل قوله تعالى : « وما أرسلناك إلا كافة للناس » فماذا يفعلون ؟ يتأولون ؛ قائلين : إن « كافة » أصلها : « كافًّا » ، (أى : مانعا عن مخالفة الدين) فهى حال من الكاف فى أرسلناك . والتاء فى « كافة » للمبالغة . أو : « كافة » صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : إرسالة كافة للناس . أو ... أو ؛ وكل تأويل من هذا يثير إشكالا جديدا يترقب حلا جديدا [٣] ...

(٣) ويقولون : ندر تقديم الحال على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما نحو : سعيد مستقرا عندك أو فى هجر . وما ورد مخالفا لذلك يحفظ ولا يقاس عليه . ثم يواجهون بقراءة من قرأ

---

(١) الأشمونى : باب الموصول عند الكلام على الصفة الصريحة التى هى صلة أل.

(٢) راجع حاشية الصبان فى الموضوع المذكور.

(٣) راجع الصبان وحاشيته فى باب الحال.

بالنصب قوله تعالى : (والسموات مطويات بيمينه) وقوله تعالى : (وقالوا ما فى بطون هـذه الأنعام خالصةً لذكورنا . . .) فيجيبون : هذه قراءة شاذة [1] .

فأى عجز بل أى عبث هـــذا ؟ إن سلامة المنطق، ورجاحة العقل تأبى مسايرتهم فيما يتوهمون .

هؤلاء علماء العربية وثقاتهـا يقررون فى إجماع رائع أن القرآن أفصح كلام عربى ، وأنه فى المـكانة العليا من البلاغـة . فـكيف يتفق هذا مع التأويل، والتمحل ، والتقدير ؟ أيكون فى أعلى المنازل البلاغية ويُحرم البصريون محاكاة كثير من أساليبه وتراكيبه : لأنها لا تطابق « قواعـدهم النحوية » ؟ فإن نحن اجترأنا على مخالفتهم ، وسرنا على نهجه ـ حكموا على كلامنا بالخطأ ، ولم يجرءوا أن يصدروا هذا الحـكم على الأمثلة القرآنيـة التى حاكيناها ، ولا على قواعدهم التى وضعوها قاصرة مقصرة ؛ وإنما يفرون من هذا وذاك إلى التأويل البغيض فى الآيات ، والتكلف المقهور .

إحدى اثنتين : إما الثبات عـلى دعوانا فصاحة القرآن التى لا تدانيها فصاحة ، وبلاغته التى لا تسمو إليها بلاغة ؛ فتكون محاكاته فخرا ومحمدة ، ولا تجرؤ القواعد البصرية ولا غيرها أن تمـد إليه سلطانها بالتأويل ، والتمحـل ؛ بل يجب أن تسايره وتنضوى تحته ، وتخضـع له . وإما أن ننزل عن تلك الدعوى لنخـضع لسلطان

---

(١) راجع الصبان وحاشيته فى هذا الموضع من باب الحال

القواعد، ونعلن ولاءنا لها؛ ولو خالفت القرآن، وفصيح الكلام العربى.

ولو أن مخالفة القواعد للقرآن، وجرأتها عليه - اقتصرت على مثال أو عشرة أو عشرين لهان الكرب شيئا ما، ولقلنا ما يقوله العربى: «فى الشر خيار، وبعضه أهون من بعض» ولكنى انطلقت وراء هذه الأمثلة أجمعها؛ فتم لى منها خمسون فى جلسة واحدة. فتوقفت، ضجرا، أسيفا. ولا أدرى مبلغ ما كنت أجمعه لو تابعت الحصر والاستقصاء، وأطقت تصفح كتاب كالصبان وحاشيته؛ يحوى كثيرا من هذه الغرائب. لكنى ضقت ذرعا بعبث المتأولين؛ سواء أكانوا من البصريين أم الكوفيين أو غيرهم، وعجبت أن يمتد عبثهم إلى الكلام العربى الفصيح، ويتمادوا فيه حتى يبلغوا القرآن الكريم. وتساءلت: كيف ساغ لهم هذا مع ما قدمناه من الحقائق [1]؟ بل ما رأيهم فى الحقائق الدامغة التالية - وسأطيل الكلام فيها لحكمة تتضح بعد -:

ا — قال ابن خالويه فى شرح الفصيح: (قد أجمع الناس على أن اللغة إذا وردت فى القرآن فهى أفصح مما فى غير القرآن. لا خلاف فى ذلك [2])

ب — وقال صاحب الإتقان [3] (كل ما ورد أن القرآن قرئ به جاز الاحتجاج به؛ سواء أكان متواترا، أم آحادا، أم شاذا).

---

(١) ص ٢٤ وما بعدها (٢) المزهر ح ١ ص ١٢٩ (٣) ص ١٤ و ١٥ طبعة الهند

حـ — وقال البغدادى فى خزانة الأدب [١] : (كلامه ـ عز اسمه ـ أفصح كلام ، وأبلغه . ويجوز الاستشهاد بمتواتره ، وشاذه ؛ كما بينه ابن جنى) .

د — وقال الشاطبى فى شرح الألفيـة [٢] : (استشهد النحاة بكلام العرب وشعرهم ؛ فإن رواتها اعتنوا بألفاظها ؛ لما ينبنى عليها من النحو . ولو وقعتَ عـلى اجتهادهم لقضيت منه العجب . وكذا القرآن ووجوه القراءات) .

هـ — وقال الدمامينى فى آخر الباب السابع من هنديته [٣] فى قوله تعالى : (وكذلك نُنْـجِى المؤمنين) :

(قرئ : وكذلك نُجِّـى المومنين ؛ بإدغام النون فى الجيم . وهذه القراءة تدل على جواز هذا الإدغام ؛ فإن العربية تؤخذ من القرآن ، المعجز بفصاحته . وقول من يقول : « مِثلُـه لم يجئ عن العرب » مشيرا إلى أنه أحاط بجميع كلام العرب ـ فيه تحجير واسع . وكيف يجوز الاحتجاج والأخذ بأقـوال نقلها عن العرب من لا يُعتمَـد عليه ؛ لجهله ، أو لعدم عدالته ، أو لجهالة علمه وعـدالته ـ ويترك الأخذ والتمسك بما ثبت تواتره عمن ثبتت عصمته عن الغلط ؛ وهو سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أفصح العرب . مع

---

(١) ص ٣٣٩ محاضر المجمع اللغوى دور الانعقاد الأول

(٢) ص ٣٤١ محاضر المجمع دور الانعقاد الأول

(٣) ص ٥٤ حـ ١ من المواهب الفتحية

قوله تعالى: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون). فإن قلت: القراءات السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الأداء، وأما ما هو من قبيل الأداء — كالمد، والإمالة، وتخفيف الهمزة، والإدغام، والإخفاء — فغير متواتر؛ كما ذكره ابن الحاجب فى أصوله، وذكره غيره. قلت: نعم؛ لكن لا يكون نقل القراء هذه الأشياء أقل من نقل ناقلى العربية، والأشعار، والأقوال. فكيف يطعن فيما نقله الثقات بأنه لم يجىء مثله؟ ولو نقل ناقلون عن مجهول الحال لقبلوه؛ فقبول هذا أولى).

(وقال قتادة: كانت قريش تجتبى «أى تختار» أفضل لغات العرب؛ حتى صار أفضل لغاتها لغتها؛ فنزل القرآن الكريم بها. وقال أبو عمرو. القرآن الكريم لا يأتى بالقليل من اللغة، ولا الشاذ).

و — وقال الرازى فى تفسيره [1]: (إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن أولى. وكثيرا ما نرى النحويين متحيرين فى تقرير الألفاظ الواردة فى القرآن. فإذا استشهدوا فى تقريره ببيت مجهول فرحوا به. وأنا شديد التعجب منهم؛ فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلا على صحته فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحته أولى).

---

(١) ص ١٩٣ ح ٣

ز — وقال ابن حزم فى كتاب الفصل [١] : (لا عجب أعجب ممن إن وجد لامرىء القيس ، أو لزهير . أو لجرير ، أو الحطيئة ، أو الطرماح ، أو لأعرابى أسدى ، أو سُلَمِى أو تميمى ، أو من سائر أبناء العرب — لفظاً فى شعر أو نثر جعله فى اللغة ، وقطع به ، ولم يعترض فيه . ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه ، ولا جعله حجة . وجعل يصرفه عن وجهه ، ويحرفه عن موضعه ، ويتحيل فى إحالته عما أوقعه الله عليه) .

ح — وقال علماء القراءات [٢] : (إن القراءات السبعة ، بل العشرة ثابتة ، وموافقة قواعد العربية)

ط — وقال الزجاج : [٣] (القرآن الكريم مُحْكَم لا لحن فيه بشىء يتكلم العرب بأجود منه فى الاعراب)

* * *

ما رأى البصريين وأعوانهم فى هذه النصوص وأشباهها ؟ أيتأولونها ؟ أم يشكون فى صحتها ، أم ماذا ؟

الحق أنهم أسرفوا فى حب لغتهم ، وأساءوا اختيار الوسيلة لصيانتها ، بما عَقَّدوا ، وشعَّبوا ، وضيقوا على المتعلمين ،

---

(١) ص ٢٩ كتاب القياس فى اللغة (٢) ص ٨٧ جـ ٢ من المواهب الفتحية (٣) ص ٨٢ جـ ٢ من المواهب .

والكتاب، والشعراء، وسائر الناطقين بالعربية الفصيحة؛ يحاكون بها القرآن، وكثيراً من المأثور؛ فيجبهون بأنهم أخطئوا حيناً، أو اتبعوا الشاذ، أو نهجوا النهج الضعيف حيناً آخر؛ فتساورهم الوساوس، وتستبد بهم الحيرة؛ إذ كيف يحكم على كلامهم بهذا الحكم؟ وهم إنما يتشبهون بالقرآن الكريم، والكلام الأصيل، ويستقون من أصفى معين يقوّم ألسنتهم، ويمدهم بزاد أدبى وافر، وينهض بهم فى مراقى البلاغة مالا تمدهم القواعد والضوابط.

إن مثل هؤلاء المتشددين فى غير تدبر كمثل الأم إزاء وحيدها الذى أدركته على يأس وطول انتظار؛ يدفعها الحب العارم إلى ملازمته، والإسراف فى صيانته؛ فتحجبه عن الشمس والهواء؛ خشية أذاهما. وتتخمه بصنوف المطاعم والمشارب؛ خوف الضعف والذبول، وترهقه بكثير الملابس؛ استظهاراً للإعزاز، أو مبالغة فى التوقّى؛ فيكون من وراء ذلك ما تخافه وتخشاه؛ الضعف، والمرض، والهلاك.

لنرجع إلى هذه النصوص مرة أخرى. فقد أجمعت على أن القرآن الكريم موضع الاستشهاد والاحتجاج بكلامه؛ جملة وتفصيلا؛ ولم تدع ريباً فى ذلك. ولكنها صرحت فى بعض نواحيها أنه قد يحوى القياسىّ، وغير القياسى، أى: المطرد والشاذ. فكيف نوفق بين الأمرين: الإجماع على أنه موضع الحجة، والإشارة إلى أنه قد يحوى الشاذ، والشاذ عند جمهور النحاة لا يقاس عليه؟ كيف

يأتلف هذا مع الإجماع على أنه أسمى لغة بلاغية عرفها العرب، والمتكلمون بلسانهم ؟

لقد حاك فى نفسى من هذا شىء كثير. ولم أجد للسؤال جواباً أطمئن إليه حتى اهتديت إلى رأى الإمام العظيم ابن مالك؛ فقد أهمه ما أهمَّنى من ذلك التناقض، وداخله منه ما داخلنى؛ فلم يتردد فى اتباع ما يقضى به المنطق المعقول (من التعويل على اللفظة الواحدة، تأتى فى القرآن؛ ظاهرها جواز ما يمنعه النحاة؛ فيعول عليها فى الجواز ومخالفة الأئمة. وربما رجح ذلك بأبيات مشهورة)[1] فأكبرته، وارتاحت نفسى لرأيه.

ومن عجب أن يعيبه بعض العلماء لهذا، ويصفونه بأنه غير منصف ولا واعٍ للمراد من المقيس وغير المقيس فى القرآن، ويشرحون تلك القضية الغامضة شرحاً يزعمون أنه يزيل غموضها، ولكنهم يسدلون عليها غموضاً كثيفاً جديداً. ومن الخير أن ننقل كلامهم[2]. قالوا:

(إن القرآن قد يأتى بما لا يقاس عليه وإن كان فصيحاً، وموجها فى القياس — لقلته. فليس كل ما تكلمت به العرب يقاس عليه. وربما يظن من لم يطلع على مقاصد النحاة أن قولهم شاذ، أو لا يقاس عليه، أو نحو ذلك — ضعيف فى نفسه أو غير فصيح. وقد

---

(١) الشاطبى على الألفية (نقلته المواهب ج ١ ص ٤٢)

(٢) المصدر والموضع السالف

يقع مثل ذلك فى القرآن ؛ فيشنعون عليهم ، وهم أولى بالتشنيع ، والتجهيل ، والتقبيح ؛ لأن النحويين لما استقروا الكلام وجدوا كلام العرب قسمين ؛ قسم يسهل عليهم وجه القيـــاس فيه ، ولم يعارضه معارض ؛ لشهرته فى الاستعمال ؛ أو لكثرة النظائر فيه — فأعملوه بإطلاق ؛ علماً بأن العرب كذلك تفعل فى قياسيه . وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس ، أو عارضه معارض لقلته . وكثرة ما يخالفه ؛ فمتى قالوا : شاذ ، أو موقوف على السماع ، أو نحو ذلك — فمعناه أنا نَتْبَع العرب فيما تكلمت به من ذلك ، ولا نقيس عليه غيره ؛ لا لأنه غير فصيح — بل لأنا نعلم أنها لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه ؛ أى : يغلب على الظن ذلك ، وترى المعارض له أقوى ، وأشهر ، وأكثر فى الاستعمال .

هذا الذى يَعنون ؛ لا أنهم يرمون الكلام العربى بالتضعيف . حاشا لله ؛ وكيف وهم الذين قاموا بفرض الدفاع عن كتاب الله عز وجل . وعبارات الشريعة المطهرة ، وكلام نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ؛ فهم أشد توقيراً لكلام العرب ، وأشد احتياطاً عليه ممن يغمز عليهم ما هم براء منه . اللهم إلا أن يكون من العرب من بَعد عن بحبوحة أوطانهم ، وباين جمهرتهم ، وقارب مكان العجم ، أو خالطهم ، أو ما أشبه ذلك ممن يخالف العرب فى بعض كلامها ، وأنحاء عبارتها ؛ فيقولون : هذه لغة ضعيفة ، أو نحو ذلك . فهذا واجب أن يعرف به ، وهو من جملة حفظ الشريعة ، ومن الاحتياط

لها . وإذا كان هذا اقصدهم ، وعليه مدارهم - فهم أحق أن ينسب إليهم المعرفة بكلام العرب ، ومراتبه فى الفصاحة ، وما من ذلك الفصيح قياسى وما منه ليس بقياسى . ولا تضر العبارات إذا عرف الإصطلاح منها) .

وهذا دفاع عن النحاة فيه إيضاح لطريقتهم ، وفى ظاهره شىء من القوة ، ولكن فى دخائله ضعف كثير :

(١) ذلك أنه جعل الكلام العربى قياسيا وغير قياسى ، والقياسىّ هو الكثير . ولم يحدد هذه الكثرة ، ولم يبين شياتها ومعالمها ، بل تركها مبهمة ، غامضة ، مطلقة ؛ كما فعل غيره من النحاة ؛ فوقعنا فى الفوضى ، والاضطراب ؛ بسبب العجز عن الفصل بين القياسى والشاذ ، وعُدنا كما بدأنا ؛ ندور حول المشكلة الأساسية .

(٢) وجعل القرآن يأتى بما لا يقاس عليه ؛ لقلته . وإن كان فصيحا وموجَّها فى القياس . وهذا غريب ؛ لا ندرك كيف يقع . فمن يُدرك أن القرآن يأتى بالفصيح الموجّه [1] فى القياس ومع ذلك لا يقاس عليه ؟ أليس معنى هذا أن بعضا من القرآن يؤيده القياس ولكن لا يقاس عليه ؟ أى : أنه مقيس غير مقيس . وهل بعد هذا تناقض ؟ .

(٣) وجعل القليل أو الشاذ لا يقاس عليه ؛ لا لأنه غير فصيح ، بل لأن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه . أى : يغلب على الظن ذلك . فمن أين نعلم ، أو يتسرب إلى ظننا هذا ؟

(١) أى الذى له وجه وحجة .

وهل كان العرب الأوائل يعدون المقدمات، ويُحكِمون النتائج، ويرتبون القضايا المنطقية - قبل أن ينطقوا؟ وإذا كانت لا تريد من القليل أن يقاس عليه فلم تكلمت به؟ ولم حكمنا بفصاحته؟ وهل تركته بعد أن تكلمت به، وكان تركه طويلا يدخله فى حد المهمل الذى أُمِيتَ (وللمهمَل من الألفاظ حكم آخر يختلف عما نحن بصدده)؟ فإن لم تهمله لم يكن بالقليل ولا الضعيف ولا الشاذ. وهل تنبه أصحاب هذا الرأى إلى أن الحكم بقياسية الكلام عند قبيلة بمبلغ شيوعه عند غيرها يخالف كل المخالفة ما قرره العلماء من أن كلام كل قبيلة، وكل عربى فصيح - حجة؟

وهل فى استطاعة باحث منقب — ولو وقف نفسه على البحث وأفناها من أجله — أن يصل إلى ذلك الشيوع على وجه صحيح أو قريب من الصحيح مع ما أوردناه من أن لغة العرب لا يحيط بها أحد، وأن كثيرها ضاع بحوادث الأيام، وقليلها ثبت على العواصف؟

(٤) ولو كان الأمر فى القياس والسماع كما يقول فلم اختلف النحاة فيما له قياس وسماع معاً: أيعتمدون على القياس وحده، أم على السماع وحده، أم يبيحون الأمرين؟[1] (ألا يدل هذا على غموض القياس عندهم وخفاء حقيقته عليهم؟)

---

(١) راجع الصبان والخضرى والهمع فى باب أبنية المصادر عند الكلام على فعل قياس مصدر المعدى. . وكذلك الصبان فى التكسير عند الكلام على جمع فعل على فعال وفعول وعند الكلام فى أبنية المصادر على مصدر المرة.

تلك بعض الملاحظات التى تطالع من يسمع الرأى السالف، والمقام لا يتسع لتسجيل الباقى.

وعندى أن القرآن فوق مستوى التأويلات، وأن فيصل الرأى فيه: الاستشهاد النحوى والبلاغى بظاهره؛ من غير نظر إلى قلة أو كثرة؛ كما يقول الإمام ابن مالك. وإذا كان الكوفيون يعولون على الشاهد الواحد أو الشاهدين مما سُمِع عن العرب فتعويلهم على ما ورد فى القرآن أحق وأولى؛ وليس مقبولا منهم أن يلجأوا معه إلى التأويل، وإن كانوا فى هذا أخف من إخوانهم البصريين.

* * *

ولعل السبب فى امتداد الجدل إلى القرآن وغيره من فصيح الكلام القديم، بل السبب فى كثرة الآراء النحوية المختلفة؛ ما تباين منها أو تقارب — أمران:

«أحدهما» الغموض الذى غشى القياسى والشاذ، ولم يكشفه رأى صائب وضاح؛ يبين حقيقته، ويجتمع الباحثون عنده فى كل مسألة تُعرض عليهم؛ فلا يأخذ فريق بالقياس، وآخر بالسماع، وثالث بالأمرين معاً.

«ثانيهما» ما أشرنا إليه قبلا من أن اللغويين الأوائل — على سابغ فضلهم، وكريم صنيعهم — عولوا فى جمع المادة اللغوية على القبائل الضاربة وسط شبه الجزيرة العربية، ونقلوا عنها أكثر ما نقلوا، وأخذوا غيره من بقية القبائل الأخرى. ثم خلطوا

ما نقلوا ، وأرسلوا بعضه فى بعض . وهذه القبائل وتلك يقع الخلاف بينهما فى كثير من الظواهر اللغوية؛ بالرغم من أن لغتهما: العربية.

فلما جاء النحاة ، واستنبطوا قواعدهم مما جمعه اللغويون مختلطاً ـ لم يكن بدّ أن يصادفوا ذلك التباين والاختلاف ، ويكون له أثره فى أحكامهم؛ فتجىء مطبوعة بطابعه ، موسومة بسمته . ينتزعون الحكم من الألفاظ الشائعة ـ فى زعمهم ، وعلى حسب اجتهادهم ـ عند قبائل وسط الجزيرة ، أو عند واحدة مشهورة منها ؛ كقريش . ولا يلبثون أن يقعوا على ما يخالفه ؛ فيحكموا على المخالف بالشذوذ أو القلة ، أو ما شاءوا من أسماء ؛ تفيد الضعف ، وتمنع القياس. ومن هنا نشأ التناقض والتضارب فى أكثر الأحكام؛ فقل أن تجد حكما لا خلف فيه ، ولا تعارض بينه وبين أمثلة من صميم الكلام العربى الفصيح ؛ حتى الاحكام التى تجرى فى النحو مجرى الأوليات من الفاعل ، والمفعول ، والمبتدأ ، وعمل النواسخ ...

إن جمع المادة اللغوية وخلطها على الوجه الذى اختاره اللغويون الأوائل مفيد أتم الفائدة فى حصرها ، وتجميع مادتها ، ولمّ شتاتها . ولكنه مسىء إلى ضبط حروفها ، واستخلاص القواعد النحوية منها ، وكان جديراً بالنحاة الأوائل أن يتنبهوا لهذا عند وضعهم النحو ، واستنباطهم قواعده . وأن يسلكوا مسلكا بعيداً عما يسىء ، متفقاً مع ما يعرفونه من أن لغات القبائل ـ وإن تشابهت فى أمور كثيرة ـ تختلف فى أخرى. وكان واجب الحيطة وإصالة الرأى يقضى عليهم أن يلجئوا إلى إحدى طريقتين :

« الأولى » وضع نحو خاص لـكل قبيلة ؛ يساير لغتها ولهجتها ، ويلائم لسانها دون غيرها من القبائل ؛ فيجيء نحواً صافياً ، لا بلبلة فيه ولا اشتراك ؛ كالذى تفعـــله اليوم البلاد الإسلامية فى قراءة القرآن ؛ فلـكل صقع منها قراءة خاصة اختارها من بين القراءات المشهورة ؛ فهـذا يقرأ برواية « حفص » وذاك يقرأ برواية « ورش » ... وآخر برواية « حمزة » وهكذا .

ولهذا النحو مزيته ، ولـكن له عيوبه التى من أوضحها قطع الصلة اللغوية والأدبية بين القبيلة وأختها التى تغايرها فى « نحوها » . وقد يكون الخلف واسعاً بين هذا « النحو » والقرآن ؛ فيعجز أهلها عن قراءة كتابهم الأقدس ، وفهم أحكامه ، وأحكام الدين . والاتصال بالتراث القديم عامة .

هذا إلى أن القبيلة العربية لن تظل ـ أبد الدهر ـ محتفظة بعزلتها ، مقتصرة على بيئتها ؛ فتلك العزلة إن تهيأت أسبابها فى العصر الجاهلى وبعض ما يليه لا تتهيأ فى باقى العصور ، فليس من حسن التدبير أن ننسى حين وضع النحو أنا نضعه لها ، ولأخلافها ، وأعقابها ، ولأمم أخرى مستعربة أو أعجمية ؛ انضوت تحت لواء الإسلام ، وتكلمت بلغة أهله ، وأنه سيجيء بعدها أقوام وأقوام لا يمتون إلى القبيـلة الأولى بصلة ، أو يمتون إليها بأوهن الصلات . وتلك عيوب تسيء إلى هذه الطريقة ، وتصرف عن التداوى بها .

« الثانية » اختيار مثل بلاغىّ أسمَى ؛ ليـكون وحده المرجع الذى تستنبط منه القواعد النحوية الموحدة ، فإذا تم استنباطها

وجب على الناطقين بالعربية اتباع أحكامها ؛ لا ينفرد بهذا قبيل دون قبيل ، ولا فرد دون آخر . واستخدموها جميعاً فى لغتهم العلمية، والأدبية وسائر نواحيهم الجدية . أما الشئون اليومية الرتيبة التافهة فلكلّ لغته العامية ، ولهجته الخاصة ؛ إن شاء استعملها ، أو استعمل اللغة الرسمية المشتركة ؛ على نحو مما يقع فى أقاليم مصر وغيرها اليوم ؛ فللوجه القبلى لغته العامية التى تخالف لغة الوجه البحرى ، ولكل إقليم فيهما لغته العامية التى تخالف ما يجاوره فى بعض الأوصاف اللغوية .

ولا شك أننا سنجد عنتاً فى اختيار القبيلة التى نُؤثر لغتها ولهجتها على غيرها . ومن الخير أن نريح أنفسنا من هذا العنت؛ فنختار القرآن نفسه لذلك ، ونجعل لغته المسجلة فى المصحف هى اللغة الأثيرة التى نتخذها إماما . مقتصرين فيها على قراءة واحدة من أشهر قراءاته لا نتعداها ، ولا نذكر معها أن بعض الآيات توافق لهجة قريش ، أو هذيل ، أو غيرهما ؛ بل ننسى أو نتناسى فى حزم وإصرار هذه النسبة .

وإذا كانت لغة القرآن هى التى اجتمع الرأى قديماً وحديثاً على أنها أسمَى الصور العربية البليغة فلن نجد من أحد اعتراضاً على اختيارها ؛ فلا يغضب تميمى ، ولا قيسى ، ولا بصرى ، ولا أسدى ، ولا غيره لإهمال لغته ، وإيثار اللغة المُصحفية عليها . ولن نجد فى إنفاذ خطتنا وتحقيقها عناء ؛ لأن القدماء (أثابهم الله) قد احتملوا

الشطر الأكبر من ذلك بوضع «النحو»، واستنباط قواعده. فمهمتنا مقصورة على مراجعة ذلك «النحو» إزاء القرآن، وعرضه عليه؛ فما جاء موافقاً لظواهر الكتاب الكريم أبقيناه، وإلا أهملناه من غير أن نقبل فيه تأويلا، أو نرضى بما يسمونه: القليل أو الشاذ فى كتاب الله، أو نحو ذلك من أسماء ابتدعوها. فإن تفقدنا بعض القواعد فلم نجد لها شواهد فى القرآن، ولم نجد فيه ما يخالفها رجعنا قبل إقرارها إلى كلام عربى نال من الشهرة والذيوع ما جعله مشاعاً بين القبائل، أو بمنزلة المشاع؛ لا ينسب لواحدة دون أخرى: كالمعلقات، وبعض النصوص الشعرية والنثرية القديمة، وغيرها من التراث الأصيل الذى يتقبله الناس على أنه مجرد ذخر أدبى ينسبونه لصاحبه، ولكنهم يتناسون قبيلته؛ لا يبالون أكانت مضراً أم قيسا أو غيرهما؛ شأن فقهائنا اليوم يتخيرون من أقوال الأئمة السابقين ما يلائم العصر، ويناسب الحياة القائمة، لا يبالون أين يقع الرأى بهم: أعلى شافعى، أم حنفى، أم غيرهما؟

فإن رأينا من ظواهر القراءة القرآنية الموحدة ما يصلح لاستنباط حكمين مختلفين[1] أخذنا بهما، ولم يكن أحدهما أحق بالمحاكاة من الآخر؛ (منعاً للترجيح بلا مرجح؛ كما يقولون) ولأن ذلك سيكون قليلا محتملا؛ برغم أنى أوثر الاقتصار على أحدهما؛ منعاً للبلبلة التى نشكو منها.

---

(١) كتجريد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند لفاعل ظاهر مثنى أو جمع... فقد ورد فى القرآن مجرداً كثيراً وغير مجرد فى قوله: (وأسروا النجوى الذين ظلموا... وغيرها مما يؤلونه)

بهذا النحو نأمن الوقوع فى الخلط والإفساد اللذين وقع فيهما النحاة القدامى فى أكثر مسائلهم؛ بل كلها . فلا نقول إن الأسماء الخمسة قد تعرب بالحروف ، وقد تعرب إعراب المقصور ، وقد يعرب بعضها بحركات ظاهرة على الآخر . . . وإن الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون، وقد تحذف هذه النون . . . وإن المثنى قد يعرب بالألف والياء ، وقد يعرب إعراب المقصور . . . وإن الحال[1] لا يكون معرفة فى الغالب . وما ورد منه معرفا فهو مؤول ، وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقاً بلا تأويل ؛ وفصّل الكوفيون فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها، وإلا فلا تصح . و... إلى غير هذا مما هو بتدوين اللهجات واللغات المختلفة أشبه ، وصلته بالنحو أبعد ؛ فإنما وضع النحو للمعاونة على إصابة الضبط ، وإقدار المتكلم على سلامة الحركات ، فى سرعة ، ويسر ، وتخفيف . وهذا فيه تعويق ، ومشقة ، وتخليط . فوق ما فيه من تشعيب ، وإفاضة ؛ تحير العقل ، وتكد الذهن ؛ ولا تساعد على تفهم ، ولا إجادة ، ولا حسن مَرانة . وإن ساعدت على صدق القائلين : « ليس فى الكلام خطأ أمام النحو القديم » .

ومن الواجب أن نعتمد على القرآن والنص القديم فى محض الحركات الإعرابية وما يتصل بها . أما فى متن الكلمات، وفى الجموع ، والمصادر ، والمشتقات، وأمثالها مما يتعلق بصيغة الألفاظ ، وبناء هيا كلها، ومادتها الأصيلة ، وتقديمها ، وتأخيرها ، وذكرها ، وحذفها - فلا نقتصر فيه على القرآن ؛ بل نرجع فيه إلى القياس بمعناه العام الذى يبيح لنا محاكاة

---

(١) الأشمونى

الكلام العربى الأصيل ؛ لا نخصّ به قبيلة معينة ، ولا فرداً بذاته .
فإذا أردنا أن نجمع المصدر المؤكد لفعله جمع تكسير ، أو نجمع « مفعولا » على « مفاعيل » أو نحوّل اسم الفاعل من الثلاثى اللازم والمتعدى إلى « صيغ المبالغة » كلها ، أو نجىء بلفظ « أم المعادلة » بعد « هل » أو نصوغ اسم الآلة من الثلاثى اللازم ، أو نبتدئ بالنكرة ، أو نوقع المصدر حالا ، ونعتاً ... أو ... فعلنا غير متحرجين كما يفعل الأدباء والكتاب اليوم ، لأن لهذا كله نظائر مسموعة . غير مُبَالين هنا بكثرة السماع أو قلته ، أو بما يتعلل به النحاة للمنع .
وسبب التفرقة فى القياس بين الحركات الإعرابية ومتن الكلمات واضح ؛ ذلك أن التضييق فى القياس الإعرابى ، وقصره على القرآن وما ألحق به يُفيد فى دفع الفوضى ، ومنع البلبلة فى الضبط ؛ ويقضى على المذاهب النحوية المتناقضة ، التى لا يعدم الخطأ معها تصويبا .
أما الإطلاق فى قياس متن الألفاظ ، وعدم قصره على القرآن ؛ أو على بعض القبائل — فيفيد فى توسعة أصول اللغة ، وتنمية مواردها ، وفتح المسالك الصالحة أمام الناطقين بها . من غير أن يفضى إلى شىء من البلبلة ، أو الاضطراب ، أو الإساءة . أىُّ إساءة للغة فى أن نبحث عن مصدر فعل من الأفعال ، أو جمع من جموع التكسير . أو صفة من المشتقات أو . . أو . . — فنجد السبيل ميسراً ، والنظائر التى تعين على القياس قريبة مهيأة ؛ لا نبالى بكثرة أو قلة ؟ . . أى إساءة فى أن نُقدم بعض الألفاظ ، أو نؤخرها ، أو نُثبت ، أو نحذف ما نشاء — غير خاضعين إلا للمسموع الفصيح ؛ لا المطرد ، أو الشاذ ، أو لتعليل النحاة ، وإعناتهم ؟ ومع ما فى هذه الطريقة من توسعة وتيسير — فيها إيجاز للقواعد النحوية ، واختصار لأحكامها ؛ إذ

أنها تغنينا عن كثير من تلك القواعد المعوّقة المقيّدة ، التى تحرم علينا أنواعا من المباح [1] لا تحرمها الاستعمالات العربية الأصيلة ، كما تغنينا عن أخرى تبيح لنا الاستعمال ولكن بشروط [2] وقيود.

هذه الطريقة أفضل من سابقتها ، وأبرأ من عيوبها ، ولا يزال التداوى بها كفيلا بالبرء مما نعانيه ، ولن نجرى معها فى القياس وراء الكثرة أو القلة كما أشرنا ، بل يكون القياسىّ فى الحركات الإعرابية هو : ماله نظير فى القرآن (فى القراءة التى أجمعنا على اختيارها) أو فى الشائع من كلام العرب ، إن لم يكن للنظير وجود فى القرآن . ويكون القياسىّ فى متن اللغة ونصوص الكلمات هو : القرآن (بقراءاته المختلفة) ، وكلام العرب جماعات وأفرادا . ونريح أنفسنا والمتعلمين من بلاء كثير ، وجهد لا طائل وراءه . ونحل مشكلات كثيرة عزّت على الحل حتى اليوم : كمشكلة التضمين [3] النحوى والبيانى ، وكالخلاف فى تعدية بعض الأفعال أو لزومها ، وكإنابة بعض حروف الجر عن بعض و ... و...

هذا إلى أنها الخطوة الأولى لإصلاح النحو التفصيلى الموسّع قد نستطيع بعدها أن نتناول أحكامه بالحذف أو الإدماج ، ونصل

---

(١) كتحريم صياغة اسم الآلة إلا من الثلاثى المتعدى ، وكذلك صيغ المبالغة (عدا « فعال ») . (٢) كالقيود الموضوعة على الابتداء بالنكرة ، وجموع التكسير ، والمصادر ، و... (٣) عرض المجمع اللغوى لهذه المشكلات ولاسيما التضمين ؛ فأطال عنده الوقوف . ولكنه انتهى فيه إلى قرار زاده غموضاً واضطراباً . والأمر فى المشكلات الثلاث لا يتطلب أكثر من الأخذ برأى الكوفيين ومن لفّ لفّهم . وملخصه : أن هذه لهجات ولغات أصلية ؛ لم ينب فيها لفظ عن لفظ ، ولم تتضمن كلمة معنى أخرى ، ولم يحذف من الجملة ولم يقدر فيها شىء .

إلى نحو مختصر موجز؛ يلائم ناشئة اليوم، وجمهره المثقفين غير المتخصصين.

ومما يشجع على اختيار هذه الطريقة، وعدم الاعتراض عليها — أن القبائل العربية الأصيلة انقرضت، وأن الأمم الدخيلة على العرب اليوم أكثر من بقايا العرب الخلَّص. وهؤلاء وهؤلاء لا تجمعهم بالبصريين، أو الكوفيين، أو البغداديين، أو غيرهم — رابطة عصبية تجعلهم يتعلقون بها، وينتصرون لها دون الأخرى؛ بل كل ما يعنيهم أن يجدوا نحواً ميسراً وافياً.

وهبنا نجد اليوم بقايا من القبائل التى كانت ضاربة حول البصرة أو الكوفة أو غيرها؛ تلهج لهجتهم، وتنطق لغتهم — فإنها لا شك بقايا ضئيلة. وسندع لها لغتها الموروثة، تصطنعها فى شئونها اليومية الدنيا إن شاءت. أما فى الشئون العلمية والفنية وسائر المواقف العالية فاللغة الموحدة، واللسان الجديد، الباقى ما بقى القرآن.

وبهذه المناسبة (التى ندعو فيها إلى نحو جديد) أشير إلى مقال لبعض الباحثين يقترح فيه «نحواً» جديداً؛ أساسه مراجعة المذاهب النحوية القديمة، واختيار كل بلد منها ما يلائم لهجته العامية، أو يقاربها؛ فإذا كانت العامة فى صقع من الأصقاع تلتزم الألف فى المثنى، والواو فى الأسماء الخمسة — وجب أن ننتقى لها من المذاهب النحوية ما يوافق هذا. وإذا كانت العامة فى صقع آخر تلتزم الياء فى المثنى، والألف فى الأسماء الخمسة — بحثنا عن مذهب يؤيد لهجتهم، ووضعنا «النحو» مطابقاً لها.. وهكذا يتعدد النحو

بتعدد العاميات ، وما أكثرها . . وهـــذا رأى خاطىء ؛ إذ يعدد اللهجات الرسمية والواقعية بين البلاد الناطقة باللغة العربية ، ويقطع الصلات الأدبية بينها ، كما يقطع الصلات بينها وبين تراثها الدينى ، والعلمى ، والأدبى القديم . هذا إلى أن اللغة العامية تتغير بتغير الأيام والحوادث — كما هو معروف مشاهد — فالنحو الذى يُبنى على أساسها نحوٌ قصير العمر ؛ لن يفوز باستقرار . وشتان بينه وبين النحو الذى نقترحه ؛ فإنه طويل العمر ، يرجى منه — على طول المدى ، وتوالى الحقب — أن يكون جاريا على كل لسان عربىّ ، بارزاً فى كلام العامة والخاصة ، فى جليل الشئون ويسيرها .

نعم إن الأخذ بالنحو — كما اقترحنا — سيؤدى إلى إهمال كثير من القراءات القرآنية ، واللهجات العربية ، واستغلاق كثير من النصوص التى تحوى تلك اللهجات . ولكن هذا كله ليس جديداً على أهل العصور الحاضرة ؛ فأكثرهم لا يعلم شيئا من هذه القراءات واللهجات التى هى قصر على طائفة محصورة ، معدودة ، يتلقونها بالتعليم والتوقيف . أما غيرهم فلا يدرى عنها شيئاً . فليس فى الطريقة المقترحة طارئ جليب .

وليس مما يضر النحو المقترح أن تظل القراءات واللهجات وقفاً على طائفة خاصة ترغب فى تعلمها ، وتلقيها . وتوضع لها الكتب المفيدة ، وتُستصفى الآراء النحوية التى مصدرها اللهجات ولغات بعض القبائل لتدون مستقلة فى تلك الكتب ، بعيدة عن النحو العام ؛ كى لا نعود إلى الخلط والفوضى والتناقض وغيره مما كان داء النحو القديم ، ودواؤه فيما اقترحناه .

التعليل

عرفنا ما كان من أمر القياس والسماع، واختلاف الآراء فيهما، وأثر ذلك فى المسائل النحوية. وبقيت مسألة تتصل بالقياس أو تتفرع منه؛ تلك هى مسألة: «التعليل». فلست ترى حكماً نحوياً ولا قاعدة من قواعد النحاة — إلا لها تعليل؛ يطول أو يقصر، ويعتدل أو يلتوى — على حسب مقدرة النحوى، وتمكنه من زمام اللغة والجدل، ورغبته فى التفوق، وإظهار البراعة؛ فالفارسى غير العربى. والمنتسب إلى إحدى الفرق الكلامية غير البعيد منها، والطالب المقلد غير إمامه. وكل واحد من هؤلاء آخذ بنصيب من الفلسفة والجدل المنطقى الشائع أيام تدوين النحو، والذى نشأ أول ما نشأ، للدفاع عن الدين، وما يتصل به، ثم التزموه حتى غلبهم فى سائر بحوثهم الدينية وغير الدينية، وصار أمارة الثقافة، وعنوان المعرفة، (كما سبق). نعم إن الأنصبة تختلف، والحظوظ تتفاوت، ولكن الجميع مندفعون إلى الأخذ به؛ وإن تفاوتت الدرجات.

يقول النحاة: الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، «وأين» مبنية على الفتح، «وأن» تعمل مذكورة ومحذوفة و. و... وهذا حسن منهم، وصنيع لا يجحد. لكن هل للرفع، أو النصب، أو البناء، أو غيره — سبب منطقى، أو تعليل مقبول سوى أن العرب تكلموا به هكذا، ولو تكلموا بغيره لوجب اتباعهم من غير تعليل ولا تغيير؟

إن النحاة — لا يرضون هذا ، ولا يقفون عنده ، بل يتساءلون: لم رفع الفاعل ؟ ولم نصب المفعول ؟ ولِمَ لم يكن العكس مثلا ؟ ويجيبون عن كل اعتراض بإجابة . وقد ينشأ عن الإجابه اعتراض جديد . وإجابة أخرى . . وهكذا تتعدد الأسئلة والإجابة ، وتخلق الفروض والإشكالات ، وتعقد العُقد وتحل ، وتحتدم الحرب الجدلية فى غير طائل . ولقد أصاب ابن سنان الخفاجى حين يقول[1]

(إن النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه . . فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سُلط على ما يعلل به النحويون لم يثبت معه إلا الفذ الفرد ، بل لا يثبت منه شىء البتة ؛ ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب ، من غير زيادة على ذلك .

وربما اعتذر المعتذر لهم بأن عللهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة ، ويتدرب بها المتعلم ، ويقوى بتأملها المبتدى . فأما أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح ، والقياس المستقيم — فذلك بعيد ، لا يكاد يذهب إليه محصل)

ولو أن الأمر اقتصر على المعارك الجدلية المجردة التى لا يمتد أثرها إلى تصويب أنواع من الكلام وتخطئة أخرى بغير حق — لقلنا خطب يسير ؛ ولكنه تعداها إلى صميم اللغة ، وأصولها ، وأساليبها

(١) فى كتابة سر الفصاحة ص ٣١

إذ اتخذوا من تلك العلل المعلولة قيودا حديدية ، أخضعوا لها الكلام العربي الأصيل ، كما أخضعوا لها كلام المحدثين : فإذا رأوا الأول لا يسايرها قالوا عنه : شاذ ، أو قليل ، أو مؤول ، أو ما إلى ذلك من أسماء تفيد ضعفه ، وبطلان القياس عليه . وإذا رأوا كلامنا لا يوافقها حكموا عليه بالخطأ والفساد ؛ وإن كان موافقاً للكلام العربي الأصيل ؛ فالعلل عندهم غايات يخضع لها النص القديم ؛ وكأنها الأصل وهو الفرع ؛ إذا انحرف عنها تناولته عصاها . فالنصوص عندهم خاضعة للعلل . وليست العلل هي الخاضعة للنصوص .

ومن هنا استهدف الكلام قديمه وحديثه لقسوة حكمهم ؛ ولاقى الشعراء والكتاب وغيرهم عنتاً في إرضائهم ، وإنقاذ الألفاظ والأساليب من تجريحهم . فلم يكن الأمر — إذاً — مجرد تعليل أجوف . بل امتد أثره إلى النواحي العملية الواقعية ، وكان من ثماره المُرَّة التحكم القاسي في صحة الألفاظ والأساليب وعدم صحتها ، وتضييق مجال التعبير .

ولم يَقصروا سلطانهم على كلام العرب والمستعربين ؛ بل امتدت بهم الجرأة إلى القرآن الكريم نفسه — وقد سبقت الأمثلة [1] — فطبقوا حكمهم عليه ، وتناولوه بما تناولوا به غيره . وبهذا لم يفلت منهم كلام قديم أو حديث ، قرآن أو غير قرآن ؛ وتلك غاية الإفساد .

وقد يكون من الإيضاح والتفكهة معاً أن أسوق مثالا من الحوار

---

(١) ص ٣٨ .

التعليلى والحرب الكلامية بين النحويين (فى البصرة والكوفة) منقولة من كتاب ضخم؛ اسمه: الإنصاف، فى أسباب الخلاف. ألفه عبد الرحمن بن الأنبارى [1] خاصا بذلك، مقتصراً فيه على بعض ما تفرق من التعليلات فى طوايا الكتب النحوية؛ مزهواً بما فعل؛ منتزعا به إعجاب النحاة فى عصره وبعد عصره. إلا من عصم الله، ومنحه حرية العقل، والتمرد على التقليد الذى لا يقوم على حجة، ولا يعتمد على دليل تطمئن له رواجح العقول. وإليك المثال الذى صادفته عفواً بين نظائر له بلغت عدتها واحداً وعشرين ومائة [2] تضمنها ذلك الكتاب الذى يقف المرء أمام ما فيه من حروب كلامية حائراً دهشاً. قال:

(اختلف الكوفيون فى جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا، نحو: «تصبب زيد عرقا»، و«تفقأ الكبش شحما». فذهب بعضهم إلى جوازه، ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازنى، وأبو العباس المبرد من البصريين، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز التقديم النقل والقياس. أما النقل فقد جاء ذلك فى كلامهم؛ قال الشاعر:

---

(١) هو: الإمام كمال الدين عبد الرحمن بن الأنبارى النحوى المولود حول سنة ٥١٣ والمتوفى سنة ٥٧٧ هـ.

(٢) فى ص ٤٩٣ المسألة العشرون بعد المائة.

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها   وما كان نفساً بالفراق تطيب

وجه الدليل : أنه نصب «نفساً» على التمييز ، وقدمه على العامل فيه ، وهو : « تطيب » : لأن التقدير فيه : «وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفسا » فدل على جوازه .

وأما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف ؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة . ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفا نحو قولك: «ضرب زيد عمراً » جاز تقديم معموله عليه ؛ نحو « عمراً ضرب زيد » ولهذا ذهبتم إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفا ؛ نحو : « راكباً جاء زيد » .

قالوا : ولا يجوز أن يقال تقديم الحال على العامل فيها لا يجوز عندكم ، ولا تقولون به ؛ فكيف يجوز لكم الاستدلال بما لا يجوز عندكم ، ولا تقولون به ؟ لأنا نقول : كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفا . إلا أنه لم يجز لدليل دل عليه ، وذلك لما يؤدى إليه من تقديم المضمر على المظهر على ما بيّنا فى مسألة الحال ؛ فبقينا فيما عداه على الأصل ، وجاز لنا أن نستدل به عليكم ، وإن كنا لا نقول به ؛ لأنكم تقولون به ، فصلح أن يكون إلزاماً عليكم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه ، وذلك لأنه هو الفاعل فى المعنى ؛ ألا ترى أنك إذا قلت «تصبب زيد عرقاً » ، «وتفقأ الكبش شحماً » أن المتصبب

هو العرق، والمتفقئ هو الشحم. وكذلك لو قلت: «حسن زيد غلاماً ودابة» — لم يكن له حظ[1] فى الفعل من جهة المعنى؛ بل الفاعل فى المعنى هو: «الغلام والدابة» فلما كان هو الفاعل فى المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظاً.

قالوا: ولا يلزم على كلامنا الحال؛ حيث يجوز تقديمها على العامل فيها، نحو «راكباً جاء زيد» فإن «راكباً» فاعل فى المعنى، ومع هذا يجوز تقديمه؛ لأنا نقول: الفرق بينهما ظاهر؛ وذلك لأنك إذا قلت: «جاء زيد راكباً» فزيد هو الفاعل لفظاً ومعنى. وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار «راكباً» بمنزلة المفعول المختص؛ لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه؛ فجاز تقديمه كالمفعول، نحو «عمراً ضرب زيد» بخلاف التمييز؛ فإنك إذا قلت: «تصبب زيدٌ عرقاً، وتفقأ الكبش شحماً، وحسن زيد غلاماً» لم يكن زيد (والكبش[2]) الفاعل فى المعنى؛ بل الفاعل فى المعنى هو: «العرق والشحم والغلام[2]» فلم يكن «عرقاً» و«شحماً» و«غلاماً» بمنزلة المفعول من هذا الوجه؛ لأن الفعل استوفى فاعله لفظاً لا معنى؛ فلم يجز تقديمه، كما جاز تقديم الحال.

وكذلك قولهم امتلأ الإناء ماء؛ فإنه وإن لم يكن مثل تصبب زيد عرقاً — لأنه لا يمكن أن تقول امتلأ ماء الإناء، كما يمكن أن

---

(١) أى: للفاعل فى اللفظ وهو (زيد)

(٢) سقطت هذه الكلمة التى يقتضيها السياق — من الأصل.

تقول «تصبب عرق زيد» – إلا أنه لما كان يملأ الإناء كان فاعلا على الحقيقة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين فما استدلوا به من قول الشاعر :

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها ... وما كان نفساً بالفراق تطيب

فإن الرواية الصحيحة : وما كان نفسى بالفراق تطيب .

وذلك لا حجة فيه . ولئن سلمنا صحة ما رويتموه فنقول : نصب « نفساً » بفعل مقدر ؛ كأنه قال : « أعنى نفساً » . لا على التمييز . ولو قدرنا ما ذكرتموه فإنما جاء فى الشعر قليلا على طريق الشذوذ ؛ فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم : إنه فعل ، متصرف ؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة إلى آخر ما قرروه — فإنا نقول : الفرق بينهما ظاهر ؛ وذلك لأن المنصوب فى « ضرب زيد عمراً » منصوب لفظاً ومعنى . وأما المنصوب فى نحو « تصبب زيد عرقا » فإنه وإن لم يكن فاعلا لفظاً فإنه فاعل معنى . فبان الفرق بينهما .

وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه ؛ لأنهم لا يقولون به ، ولا يعتقدون صحته . فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته ؟

قولهم : « كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها ، إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه ، وهو ما يؤدى إليه من تقديم المضمر على المظهر » قلنا : وكذلك نقول هنا : كان القياس يقتضى أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه . إلا أنه لم يجز عندنا

لدليل دل عليه ؛ وهو أن التمييز فى المعنى هو الفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل ، على ما بينا . وإذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك لدليل ـ جاز لنا أن نتركه هنا لدليل . على أنا قد بينا فساد ما ذهبتم إليه وصحة ما ذهبنا إليه » .

* * *

فهل رأيت مثل هذه الحرب الكلامية العنيفة ، وما فيها من كرّ ، وفرّ ، وعنف ، وشدة ؟ أكل هذا من أجل إباحة تقديم التمييز أو عدم إباحته مع وروده مقدماً فى المسموع ؟

إن العقل الراجح يحتكم فى هذا إلى الكلام العربى وحده — كما أسلفنا — غير ملتفت إلى علل النحاة المصنوعة ، وتأويلاتهم المتكلفة ، ومنطقهم الكادح المرهق فى المثال السابق وعشرات غيره تشابهه ، أو تفوقه عنفاً ، ولجاجا ، وإفراطاً فى الثرثرة والسفسطة ، مما لم أقصد إليه ، واكتفيت منه بما صادفته عرضاً ، وفجاءة .

على أنى أعرض مثلا من نوع آخر ، ومن غير ذلك الكتاب ؛ يوضح استبداد النحاة فى أساليبنا وأساليب القدماء :

يقول الوالد لولده فى عصرنا : «اذهب إلى الحقل جرياً» . فهل يريد منه إلا أن يذهب مسرعا جارياً ؟ وهل يحتمل الكلام معنى غير هذا ؟

إن النحاة لا يرضون عن أسلوبنا الذى وقعت فيه كلمة : «جريا» حالا : زاعمين أن الحال لا تكون إلا مشتقة ؛ خضوعا لعلة وضعوها . وكلمة : «جريا» ليست مشتقة ، ولا تنطبق عليها

العلة ؛ فهى فى موضعها هذا خطأ عندهم . فإن قلت : إن لها نظائر فى كلام العرب الأوائل . أجابوا : بأن تلك النظائر — على كثرتها — لا يقاس عليها ، وأنها مؤولة . فما ورد من مثل : « جاء على ركضاً » مؤول بالمشتق ، أى : راكضاً ، أو : بأنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، والجملة هى الحال ؛ أى : « يركض ركضاً » . أو : بتقدير مصدر مضاف محذوف (أى : جاء مجىء ركض) . أو : بتقدير مضاف محذوف ليس مصدراً (أى : ذا ركض) . أو على تأويل معنى الفعل فى الجملة بمعنى المصدر الذى فيها (فيكون جاء على ركضاً ، بمعنى : ركض على ركضا) ! !

خمسة أنواع من التأويل اشترط النحاة أن تختار واحداً منها ليكون « جواز » مرور لتلك الكلمة المسموعة هى أو نظائرها عن العرب أنفسهم ، والتى لها أشباه كثيرة من كلامهم الأصيل .

وإذا كان القياس عليها غير جائز ففيم التأويل ؟ ألنصحح به كلام العرب أم كلامنا ؟ فإن كان لتصحيح كلام العرب فلم لا نقيس عليه بعد ذلك ، مضمرين فى أنفسنا التأويل أيضاً ؛ لنستبيح ما لا تبيحه القواعد إلا بالنية القلبية ؛ تلك النية التى لا يمتد أثرها إلى ظاهر الكلمة الجامدة ، ولا إلى جملتها ، ولا تُدخل على أحدهما تغييراً ملحوظاً ؟ أليس من الهذر القول بأن كلمة « ركضاً » ، وأمثالها لا تصلح « حالا » إلا بالنية ؟ فكأن التحريم والحل أمران وهميان موقوفان على مجرد النية . ومن غير أن يكون لهذا أثره فى المعنى والأسلوب ؟

وكأن المعنى لا يختلف باختلاف هذه التأويلات التى لكل منها موضعه من الجملة ، ودلالته الخاصة التى تباين دلالة الآخر (كما يقول الرضى وابن الحاجب و . . . و . . .) فلن تتساوى المدركات ولا الدرجات البلاغية بين جاء محمد ركضاً ، وراكضاً ، ويركض ركضاً ، وجاء مجىء ركض . وجاء ذا ركض ، وجاء (بمعنى : ركض) محمد ركضاً ؟ فكيف يتحكمون فى المعانى قسرا من أجل عللهم الزائفة ؟

ومثل هذا يقولونه فى المصدر الواقع صفة ؛ كجاء علىٌّ العدل . يتأولونه على حذف مضاف (أى : ذو العدل) أو : على الوصف ؛ فيكون « العدل » بمعنى « العادل » ؛ لأن النعت عندهم لا يكون جامداً فى هذه الصورة .

ومن عجب أن يقول البلاغيون : إن « جاء محمد العدل » وأشباهها مما وقع فيه النعت مصدراً — أبلغ وأقوى فى أداء المعنى من « جاء محمد العادل » ونحوه مما وقع فيه النعت مشتقا . إذ الصورة الأولى تقطع بأن محمداً هو العدل نفسه ؛ مبالغة فى مدحه وتعظيمه ، أما الثانية فتصفه بالعدل وصفا لا قوة فيه . فكيف يختلف الحكم بين علماء البلاغة وعلماء النحو وهم ينتسبون إلى لغة واحدة ، ويعملون لها ؟ وبأى الرأيين نأخذ ؟

وأعجب من هذا أن يعترف النحاة فى صراحة ووضوح أن وقوع المصدر حالا ونعتا كثير فى كلام العرب ؛ وأنه — على كثرته — مقصور على السماع ؛ لا يقاس عليه [1] عند جمهورهم ،

---

(١) راجع هذه المسألة فى باب الحال والنعت من الأشمونى والصبان وغيرهما من المطولات .

وقاسه ابن مالك وابنه فى الحال فى ثلاث مسائل، وقاسه المبرد بشرط… فهل رأيت مثل هذه الفوضى؟ وهل بمثلها نضبط الكلام فى يسر وأمان من غير أن نتعثر؟ ألسنا بها نفتح ثغرات ينفذ الخطأ منها إلى الصحيح؟ أو تنفذ منها الصحة إلى الخطأ حتى يصدُق ما يقال: ليس فى الضبط خطأ، ولا يضيق النحو عن تصحيح؟.

واستمع إلى مثال آخر:

يقول الناس: «طيارة تسربت إلى داخل البلاد».. فيقول النحاة: هذا أسلوب فاسد؛ إذ وقعت فيه كلمة «طيارة» مبتدأ. وهى نكرة؛ والنكرة لا تقع مبتدأ. لماذا؟ لأن المبتدأ محكوم عليه، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوما فى أغلب الأحوال.

فإن عرضت عليهم أمثلة عربية أصيلة من ذلك النوع الذى يصفونه بالفساد تأولوها، وتمحلوا لها. بل إنهم من كثرة ما رأوا منها استثنوا من قاعدتهم السالفة صوراً جاوزت الثلاثين. فأى تعليل هذا الذى يفتح فى القاعدة ثغرات تبلغ العشرات، كل ثغرة منها تدخل أفواجا من النكرات لا تبقى بعدها نكرة لا تصلح للابتداء.

ويقولون.. ويقولون... مما يعرفه الذين يعانون آلام هذه العلل الظاهرة المسيطرة على الكلام؛ تتحكم فيه صحة، وخطأ، وقوة، وضعفا. والغريب أن تعيش هذه العلل منذ نشأتها إلى اليوم، يتلقاها النحاة بالقبول جيلا فجيلا، ويملئون بها فراغ أوقاتهم وكتبهم، ويصدعون بها الرءوس؛ لا يفكر أحد فى محاربتها، ولإراحة

المتعلمين منها ومما احتوته المراجع المطولة من ألوانها، وضروب عبثها. (اللهم إلا ما تم فى المدارس المدنيــــة الحديثة، ولم تمتد آثاره بعد إلى المعاهد الكبرى فى البلاد العربية، وكتبها الموروثة، على وجه كامل حميد: لا بتر فيه ولا ماهلة).

« وبعد ». فمـــا عسى أن يقول المرء فى علل النحاة؟

أيقول ما قاله الجاحظ فى أول كتابه الحيوان بَرِماً ساخطاً: « لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه[1] » أو: ما يقوله الفارسى فى الرمانى المولع بالعلل النحـــوية: « إن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شىء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه شىء منه[2]. » أو: المعرى « لا يسخط عليك الله

---

(١) مقدمة الرد على النحاة.

(٢) بغية الوعاة ص ٣٤٤. وأردف المؤلف بعد ذلك مباشرة التعليق التالى على كلام الفارسى: (النحو ما يقوله الفارسى. ومتى عهد الناس أن النحو يمزج بالمنطق؛ وهذه مؤلفات الخليل، وسيبويه، ومعاصريهما، ومن بعدهما بدهر - لم يعهد فيها شىء من ذلك ». فهل يتفق هذا الرأى عن الفارسى مع القصة التالية التى رواها عنه تلميذه ابن جنى، والتى توضح شغف القوم بالعلل، وانكبابهم عليها، وإفناء العمر فيها؟ قال « فى ج١ ص ٢٨٤ من كتابه الخصائص »: سألنى أبو علىّ الفارسى » رحمه الله عن ألف « يا » من قوله فيما أنشده أبو زيد

فخير نحن عنـــد الناس منكم ... إذا الداعى المُـثَـوِّبُ قال يالا

(أى: يا آل فلان. أو يالفلان) فقـال: أمنقلبة هى؟ قلت: لا؛ لأنها فى حرف؛ أعنى « يا » فقال: بل هى منقلبة. فاستدللته على ذلك؛ فاعتصم بأنها =

ولا المكان إن كنت لا تدرى لماذا ضممت تاء المتكلم، وفتحت تاء المخاطب[1] » بل نقول قولة ابن سنان الخفاجى السابقة، ونردفها بما قاله ابن الأثير[2] :

« إن أقسام النحو أخذت من واضعها بالتقليد، حتى لو عكس القضية فيها لجاز ذلك، ولما كان العقل يأباه ولا ينكره؛ فإنه لو جعل الفاعل منصوباً، والمفعول مرفوعاً ـ قُلِّد فى ذلك، كما قلد فى رفع الفاعل، ونصب المفعول... (فإن قيل) لو أخذت

= قد خلطت باللام بعدها، ووقف عليها؛ فصارت اللام كأنها جزء منها؛ فصارت « َيال »، بمنزلة قال. والألف فى موضع العين، وهى مجهولة؛ فينبغى أن يحكم عليها بالانقلاب عن الواو. وهذا أجمل ما قاله. ولله هو، وعليه رحمته. فما كان أقوى قياسه!! وآثر بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه!! فكأنه إنما كان مخلوقا له. وكيف لا يكون كذلك؟ وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة، زائحة علله، ساقطةً عنه كُلَفُهُ. وجعله همه وسدَمه. لا يعتاقه عنه ولد، ولا يعارضه فيه مَتجر، ولا يسوُم به مطلباً، ولا يخدم به رئيساً إلا بأخَرَة. وقد حطّ من أثقاله، وألقى عصا ترحاله. ثم إنى ولا أقول إلا حقا — لأعجب من نفسى فى وقتى هذا؛ كيف تطَوّعُ لى بمسألة أم كيف تطمح بى إلى انتزاع علة، مع ما الحال عليه من عُلَق الوقت وأشجانه وتداؤبه، وَخلَج أشطانه؟ ولولا مُعَازّة الخاطر، واعتناقه، ومساورة الفكر واكتداره ـ لكنت عن هذا الشأن بمعزل، وبأمر سواه على شغل »

(١) ص ٣٨٠ من محاضر جلسات المجمع دور الانعقاد الأول

(٢) المثل السائر ص ٢٨ الفصل الثامن

أقسام النحو بالتقليد من واضعها لما أقيمت الأدلة عليها ، وعلم بقضية النظر أن الفاعل يكون مرفوعاً ، والمفعول منصوباً

(فالجواب) عن ذلك أنا نقول : هذه الأدلة واهية ؛ لا تثبت على محك الجدل ؛ فإن هؤلاء الذين تصدوا لإقامتها سمعوا عن واضع اللغة رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، من غير دليل أبداه لهم ؛ فاستخرجوا لذلك أدلة وعللا . وإلا فمن أين علم هؤلاء أن الحكمة التي دعت الواضع إلى رفع الفاعل ونصب المفعول هي التي ذكروها »

ولله ابن مضاء[1] الأندلسي العالم النحوي الذي ثار على النحاة وهو منهم ، وشن على عللهم الثواني والثوالث وما بعدها حرباً شعواء ؛ لا هوادة فيها ولا ملاينة .

« ا ، حين سمعهم يحاورون على النمط التالي :[2] « قام زيد » . لم ارتفع زيد ؟ لأنه فاعل . فقال لا بأس بهذه العلة الأولى . ثم سمعهم يقولون بعدها : ولم ارتفع الفاعل ؟ لإسناد الفعل إليه . ولم صار ما أسند إليه الفعل مرفوعاً ؟ لأن صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضمة أقوى الحركات ؛ فجعل الأقوى للأقوى . هلا عكسوا فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة لئلا يجمعوا بين ثقيلين[3] ؟ . . .

---

(١) أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء . من أكابر قضاة الأندلس ، وأشهر علمائهم في الفقه ، والنحو ، وعلوم اللغة . ولد سنة ٥١٣ ومات سنة ٥٩٢ هـ .

(٢) ملخص من ص ١٧٨ و ١٨٩ ج ١ كتاب الخصائص .

(٣) كتاب الرد على النحاة ص ١٥٩ وقد سبقه إلى هذا ابن جني في ج ١ ص ١٨٩ من الخصائص - كما أشرنا - .

«ب» كان محمد كريماً. لم نصب لفظ: «كريماً»؟ لأنه خبر كان (وإلى هنا الاعتراض على السؤال والجواب). لم نصب خبر كان ولم يرفع كاسمها؟. لهذا جواب أيضاً؟ ولم لا يتشابهان فى الحركة الإعرابية؟ لكذا وكذا.

«ج» أين. كيف نضبط آخرها؟ بالفتح لأنه اسم مبنى على الفتح. ولا ضرر فى هــذا التعليل أو العلة الأولى كما كان يسمى أمثالها. لم بنى مع أن الأصل فى الأسماء الإعراب؟. يجاب عن هذا... ولم كان بناؤه على حركة مع أن الأصل فى المبنى أن يسكن؟ يجاب عن هذا أيضاً... ولم كانت الحركة فتحة ولم تكن ضمة أو كسرة؟ يجاب عن هذا أيضاً...

فلكل حكم إعرابى سؤال، ولكل سؤال جواب. وقد ينشأ عن الجواب سؤال وجواب جديدان، أو اعتراض، أو إشكال، بل قد ينشأ عن ذلك ما يسمَّى الدَّور؛ كقولهم. نون جماعة المؤنث حركت لأن ماقبلها ساكن، نحو اضربْن ويضربْن. وفى مكان آخر يقولون: إن الماضى يبنى على الفتح إلا إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، كالتاء. ونا، ونون النسوة فيبنى على السكون؛ لئلا يجتمع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ إذ الفعل والفاعل بمنزلة الشىء الواحد. ومعنى هذا أن الفعل بنى على السكون بسبب النون، والنون تحركت بسبب الفعل..

إن الأمر فى الحركات والسكون وغيرها لا يتطلب شيئاً من هذا؛ (فالعمدة فى هذه الأحكام السماع. وهذه حكم «أى تعليلات» تلتمس بعد الوقوع؛ لا تحتمل البحث والتدقيق[1]) ولا نحتاج - إن كان ثمة حاجة -

(١) الخضرى، باب الإعراب عند الكلام على بناء الأفعال ص ٢٧.

إلى أكثر من سؤال واحد قد يمكن الاستغناء عنه فى أكثر الحالات؛ هو : لم رفعت الكلمة، أو نصبت . . . ؟ فيجاب : لأنها فاعل، أو مفعول، أو مبتدأ، أو خبر ناسخ ككان . . . وكل استزادة بعد هذا فضول، بل هزلٌ يثير النفس، ويملؤها حنقاً على أصحابه؛ كما أحنق صدر ابن مضاء الأندلسى فألف كتابه : « الرد على النحاة » يشدد النكير عليهم، ويسخر من دعاواهم . بل يرقى فى النكير والسخرية حتى يصف عملهم فى بعض نواحيــــه بأنه منكر، وحرام لاشك فى حرمته[1] . ويؤيد حكمه هذا بالحجة وواضح البرهان .

ولعلّ لنا به أسوة تحفزنا إلى تدارك الداء، والمبادرة إلى علاجه . وما علاجه الناجع الحاسم إلا فى أمرين :

« ا » وضع النحو الموحَّد المصفَّى، على الطريقة التى شرحنــــاها وافية، مفصلة فى الباب السابق .

« ب » ثم تنقيته من العلل الثوانى، والثوالث، وما يليها؛ فلا نستبقى من العلل إلا الأوائل، وما يشبهها؛ مما لا يدعو إلى تأويل، أو تمحل؛ أو تعدد فى الوجوه الإعرابية؛ فحسبنا من العلل تلك الأوائل التى تبين أن هذه الكلمة مرفوعة - مثلا - لأنها فاعل، أو مبتدأ . . . أو . . . وأن تلك منصوبة؛ لأنها مفعول، أو خبر لكان . . . أو . . . وأن أخرى تنصب مفعولا؛ لأنها صيغة مبالغة من فعل متعدٍّ . . . لا نزيد على ذلك شيئاً؛ مهملين ما عداها من العلل التى أعلّت النحو، والمشتغلين به، وأضاعت الجهدَ والوقت فى عبث لفظى، لا غناء فيه، بل فيه كل العناء، وكان الواجب توجيههما إلى إصلاح نحوىّ مفيد، وعمل مثمر .

---

(١) ص ٢٢ من كتابه الرد على النحاة .

التعريب

وهذا موضوع آخر يتصل بالقياس أتم اتصال ، والآراء في تعريفه كثيرة ، ولكنها تتلاقى في أنه :

« اللفظ الأعجمي الذي أدخلته العرب في لغتها ، وصقلته على منهاجها وأوزانها، أو تركته بغير صقل . وربما تناولته بالاشتقاق [١] » .

وقد عرض القدماء والمحدثون له من ناحية قياسيته أو الوقوف به عند حد المسموع ، وأفاضوا في ذلك كعادتهم .

فأما القياسيون فلهم حجتهم العتيدة التي يلجئون إليها عند كل بحث ، ويتسلحون بها في كل حوار ، وإليها ينتسبون ؛ وأعني بها : القياس .

ينظرون فيما قاله العرب أو فعلوه ، ثم يبيحون لأنفسهم ولغيرهم أن يقولوا ويفعلوا مثل العرب . ويحاكونهم فيما ورد عنهم ، ويرون في ذلك السداد والتوفيق ، بل القانون الذي يجب الأخذ به ، والاعتماد عليه دون سواه .

رأوا العرب قد نقلوا من الفارسية ، والهندية ، والرومية ، والحبشية ، وغيرها ـ كلمات كثيرة ، تبلغ نحو ألف كلمة [٢] ؛ فقالوا : ما يمنعنا أن نفعل ما فعل آباؤنا الأولون ؟ لقد نقلوا كلمات أجنبية في عصر لم تدهمهم فيه مستحدثات الحضارة ، ولا مبتكرات المدنية

---

(١) مقدمة تاج العروس ، بحث المعرب . الصحاح والمصباح في مادة عرب

(٢) الجزء الثاني من مجلة المجمع اللغوي ص ٣٠٢

وكانت حياتهم محدودة الوسائل ، وفقرهم مدقعاً ، فلم يمنعهم ذلك أن يُعَرِّبُوا ، ويدخلوا فى لغتهم ما ليس منها ؛ سواء أكانوا فى حاجة إليه أم فى غير حاجة (كالفرند والإبريسم . واللجام ، والإبريق ، وغيرها مما له نظائر عندهم) والأعشى وحده نقل من الفارسية نحو خمسين كلمة لها نظائر فى العربية ، وحاكاه غيره من الشعراء[1] . وفى معلقة امرىء القيس وحدها عدة كلمات معربة منها ثلاث فى أبياته :

ا ـ ترى بعر الآرام فى عرصاتها وقيعانها كأنه حب فلفل

ب ـ إذا قامتا تضوع المسك منهما نسيم الصباجاءت بريّا القرنفل

ح ـ مهفهفة بيضاء غير مفاضة ترائبها مصقولة كالسجنجل

«فالفلفل» و «القرنفل» فارسيتان ، و «السجنجل»[2] رومية ، ومثلها باقى المعلقات . بل إن القرآن نفسه يحوى كثيراً من المعرب ؛ وبحسبك الآية التالية :

« إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا . أولئك لهم جنات عدن تجرى من تحتها الأنهار ، يحلون فيها من أساور من ذهب ، ويلبسون ثياباً خضرا من سندس وإستبرق ، متكئين فيها على الأرائك ، نعم الثواب ، وحسنت مرتفقا »

ففيها ثلاث كلمات من المعرب ، هى : السندس ، والإستبرق ، والأرائك . والأولى فارسية أو هندية ، والثانية فارسية أو سريانية

---

(١) كبشار . راجع ص ٣٠٦ من محاضر جلسات المجمع اللغوى ، دور الانعقاد الأول .

(٢) المـــرآة .

والثالثة حبشية . فماذا علينا لو حاكينا العرب ، وارتضينا ما ارتضاه القرآن الكريم ؟ فلو كان فى التعريب ضرر محتوم بل موهوم ما أقدموا عليه ، وما جاء به القرآن .

على أن العرب لم تكتف فى التعريب بنقل الكلمات الأجنبية إلى لغتها ؛ بل « اشتقت [1] من الأعجمى النكرة كما تشتق من أصول كلامها . قال رؤبة :

هل ينجينى خَلِف [2] سِخْتيت
أو فضة أو ذهب كبريت

« فسختيت » من السخت كزحليل من الزحل . ويقال درهمت الخبّازى ؛ أى : صارت كالدراهم ؛ فاشتقوا من الدرهم وهو اسم أعجمى . وقالوا رجل مُدَرْهم »

بل إن من أئمة النحاة من يبيح زيادة بعض الحروف على الكلمة لتصير (بعد هذه الزيادة التى لم يعملها العرب ، ولم يعلموها) نظيرة كلمة أخرى مسموعة ؛ كأن نصوغ من « الضَّرب » على مثال « بَرْثن » فنقول « ضُرْبُب » .

وحجتهم : « أن العرب أدخلت فى كلامها الألفاظ الأعجمية كثيراً ؛ سواء أكانت على بناء كلامهم أم لم تكن . فكذلك يجوز

---

(١) ما يأتى ملخص من ص ٣٦٣ ج ١ كتاب الخصائص .

(٢) لعل الصواب : « حلِف » فقد ورد هذ البيت فى التاج « مادة سخت » بروايات أوضح ؛ هى :

هل يُنجِينى كذبٌ سختيت . . . . هل يعصمنّى حِلف سختيت

والكذب السختيت : الخالص الشديد . وكذلك الحلف السختيت

إدخال هذه الكلمات المصنوعة هنا فى كلامهم، وإن لم تكن منه قياسا على الأعجمية. وعليه الفارسى؛ قال: لو شاء شاعر أو متسع أن يبنى بإلحاق اللام اسما أو فعلا أو صفة لجاز ذلك له، وكان من كلام العرب. وذلك قولك خَرْجج أحسن من دَخْلَل وضَرْبَب زيد عمراً، ومررت برجل كَرْمَمٍ وضَرْبَب. قال ابن جنى: فقلت له: أترتجل اللغة ارتجالا؟ قال: ليس هذا ارتجالا، لكنه مقيس على كلامهم[1].

فنحن نرى هذا الفريق من الأئمة لا يكتفى بإقرار التعريب واستحسانه، بل يحتج به، ويعتمد عليه فى خلق كلمات لا تعرفها العرب، ولم تجر على ألسنتهم، وفى صُنع ألفاظ مبتكرة لا عهد لهم بها، ومن غير افتقار إليها. فكيف نسمع بعد هذا بمن يرفض التعريب أو يأباه؟.

وأما السماعيون فحجتهم: أن التعريب مقصور على العرب أنفسهم (كما يفهم من تعريفاته المختلفة) لأن اللغة ملكهم الخاص: يتصرفون فيه وحدهم تصرف المالك الطليق. وليس لدخيل أن يتناول بالتصرف ما ليس له. ولو فتحنا هذا الباب لتدفقت منه أفواج العجمة، وجرفت أمامها لغة القرآن، والدين، والتراث الخالد. ولن تستطيع لغة واحدة — مهما قويت، واشتدت مقاومتها — أن تثبت أمام السيول

(١) همع الهوامع جـ ١ ص ٣٣ باب الممنوع من الصرف، وجـ ٢ ص ٢١٧ باب حروف الزيادة. والخصائص جـ ١ ص ٣٦٢ باب: (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب).

المنهمرة عليها من اللغات الأجنبية ، الزاحفة فى عنف وموالاة. هذا إلى أن ما عربه الأوائل لم يعد الأسماء والأعلام إلى الجمل والتراكيب. وما عربوه من تلك الأسماء والأعلام — على كثرته — قليل بالقياس إلى ما لم يعربوه.

* *

والحق أن أدلة السماعيين خطابية عاطفية ، لا تثبت على البحث ولا تقوى على التمحيص ؛ فمن ثم لم تتخذ طريقها إلى العقل : إذ كيف نمنع التعريب مع شدة الحاجة إليه ، واعتقادنا ألا ضرر يحيق بلغتنا من وراء استخدامه على الوجه الذى سلكه السابقون ؟

وإذا صح أنهم أهل اللغة ومالكوها الأوائل — فقد صح أنهم انقرضوا ، ونحن أبناؤهم ، وحفدتهم ، والقائمون على تراثهم : نتصرف فيه تصرف الوارث الرشيد فى الحدود المحمودة التى لا يشوبها سفه ، ولا سوء تدبير .

وعندى أن البحث فى أمر التعريب يجب أن يتجه أولا وقبل كل شىء إلى الأمور الآتية :

(١) أمفيد هو فائدة لا يشوبها ضرر ؛ فيكون الإقدام حزما ، وأمراً واجبا . والتردد أو الإمهال عجزاً ، وسوء تقدير ؟

(٢) أم مفيد إفادة يشوبها بعض الضرر الذى يمكن توقيه ، واستقصاء الفائدة منه ؟ وهذه الحالة كسابقتها يجب الإقدام فيها ؟

(٣) أم مفيد فائدة يساويها الضرر ، أو يرجحها ، أو يمحقها ؟

ولا مناص فى هذه الحالة من الإحجام ، بل الهرب والفرار . فمن البدائه ألا يقدم المرء على ما يتساوى فيه النفع والضرر ، أو يرجح فيه جانب الإيذاء ويطغى .

هذه أقوم الطرق لمعالجة ما نحن بصدده . بل لمعالجة كل موضوع نرغب أن نصل فيه إلى أحمد الغايات ، وأصح النتائج (كما سبق) . فمن أى الحالات الثلاث ما نحن فيه ؟

لا شك أنه من النوع الثانى ؛ فليس التعريب خالص الفائدة ، وليس ضاراً إلى الحد الذى يتساوى فيه الضرر والفائدة ، أو يرجحها ، أو يمحقها . فلم يبق إلا أنه مفيد ، وأن فائدته مشوبة بما يمكن استبعاده من غير مشقة ولا إعنات ؛ فما تلك الشوائب ؟

إنها الخوف من هجوم اللغات الأجنبية على العربية فى غير هوادة ولا رفق . لكن هذا الخطر المتوقع لن يجىء من وراء التعريب الذى نريده محصوراً فى الأعلام والأسماء . إنما يجىء من التعريب المطلق الذى لا يحده حد ، ولا يقيده قيد ، فيشمل الأعلام ، والأسماء المختلفة ، والجمل ، والتراكيب . ولن يرضى عن هذا أحد .

والقائلون بالتعريب إنما يقصرونه على ألفاظ أعجمية لا تتجاوز الأعلام ، وأسماء الأجناس ، وأشباهها ، فإذا ما اقتصرنا عليها أدركنا غايتنا ، ونجونا من خطر التعريب المطلق ، واستطعنا أن نوفق بين المحافظة على لغتنا والمزاحمة فى ركب الحضارة المتجددة ، ومواكب المدنية ؛ وإلا تخلفنا ، أو اجتاحنا الركب غير شاعر بنا .

إن نقل الأعلام الأجنبية لم يختلف فيه القدامى ولا المحدثون؛ بل اتفقت كلمتهم عليه؛ بصقل يسير أو بغير صقل، ولو خالف أوزانها. وإنما الخلاف فى أسماء الأجناس وما يتصل بها؛ أتنقل إلى العربية ولو كان لها نظائر فيها، أم يقتصر النقل على ما ليس له نظائر؟. فكثيراً من الباحثين يفضلون الرأى الثانى، ويرون فيه وفاء بالغرض، ودفعاً للضرورات الحافزة. فوق ما فيه من صيانة اللغة، والمحافظة على كيانها كما يزعمون. ويرون من الإساءة العدول عنه إلى الرأى الآخر الذى يخلى الطريق للعجمة، ويسمح لها أن تغزونا، وتشيع فى لغتنا آمنة، بل مستعينة بنا.

وأخالف هؤلاء؛ فأرى الأول أتم نفعاً، وأقل جهداً، وأبعد من الضرر مكاناً، منتزعاً حجتى من الواقع المشاهد، لا من الخيال الواهم. فهذه أسماء المخترعات، والمصطلحات العلمية والفنية، وكل ما طلعت به المدنية - لو حاولنا أن نقسمه قسمين: قسماً نعربه، وقسماً نختار له ما يقابله من الأسماء العربية — لنفد العمر قبل أن نحقق بعض ما نصبو إليه. كم سنة نقضيها فى ترجمة تلك الأسماء، والمصطلحات والبحث لها عن نظائر فى لغتنا تؤدى معناها؟

هذه السيارة، والطيارة، والقاطرة - بها من الأجزاء ما تنوء العزائم المجتمعة الصادقة بترجمته، واختيار مقابل عربىٍّ له. فكيف لو حاولنا هذا فى كل الآلات الحرارية المتحركة وأجزائها، سواء أكانت بخارية، أم كهربية، أم غيرهما؟ وكيف لو أردنا هذا فى جميع

الأسماء الطبية ، والنباتية ، والحيوانية ، وسائر مصطلحات العلوم ، والفنون ، والمخترعات ؟

إن الجواب معروف لا مجال للخلف فيه !! وهل هو إلا أحد اثنين أو هما معاً ؛ انقضاء عمر الباحثين قبل أن يصلوا من مهمتهم إلى غاية محمودة ، أو انقضاء عمر تلك الآلات باختراع جديد يحل محلها ، ويُعَفى عليها ؛ فيضيع ما بذل من الكد ، والتعب فى الترجمة ، ويبتدئ الكد والتعب مرة أخرى فى الاختراع الجديد ، وينتهى الحال به إلى ما انتهى بسابقه . وهكذا دواليك ؛ لا نفرغ من كد إلا إلى كد ، ولا ننتهى من تعب إلا إلى تعب ؛ فى غير فائدة ولا نفع ؛ فلن يقف التنقيب ، ولن ينقطع الاختراع ، ولن يتلاقيا عند نهاية مرحلة فاصلة . وما أظن عاقلا منصفاً يرضى بهذا العناء الذى لا نتيجة له ، أو له نتيجة ضئيلة ؛ لا تستحق بعض ما بذلناه فيها .

وهل نريد دليلا أوضح وأجلى ؟ هذا المجمع اللغوى بمصر قطع من سنوات حياته الطويلة المباركة — إن شاء الله — ما يربى على سبعة عشر عاماً . وفيه أخيار اللغويين ، والعلماء ، والباحثين فى مختلف العلوم ، والفنون . وكلهم موفور الرغبة فى خدمة اللغة ، والسير بها قُدما إلى أسمى الغايات . فماذا فعل ؟

« أجاز استعمال بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب فى تعريبهم[1] »

---

(١) محاضر جلسات المجمع دور الانعقاد الأول ص ٤٢٢

واستمسك بقراره هذا، ووقف أمام طوفان الكلمات الأجنبية التى تغرقنا بها الحضارة، يعرب بعضاً، ويضع أسماء عربية لبعض آخر. فما مبلغ نجاحه فيما اختار؟

كدح، وواصل الجهد، وانتهى من ذلك إلى كلمات تبلغ الآلاف، ولكنها - على كثرتها - ليست إلا قطرة فى محيط الأسماء الأجنبية التى غمرتنا. وما عسى أن تفعل الصفوة المجمعية المختارة أمام ذلك الطوفان؟ وما قيمة ألف كلمة أو ألفين أو أضعافها تخرج كل عام إزاء ما لا يحيط به حصر، ولا يحده رقم؟ وهل توقف العمال والصناع، والأطباء، والصيدليون، والكيمياويون عن أعمالهم، وعن النطق بالألفاظ الأعجمية انتظاراً لما يقدمه إليهم المجمعيون؟

إن الحياة لا تنتظر التوانى، وحركة الأعمال لا تحتمل التمهل. هذه حقيقة نشهدها، ونحس آثارها؛ فمن الحزم أن نتخذ من وسائلنا العلمية والعملية ما يلائمها، ويأتلف معها، ولا شك أن التعريب أليق بها، وأشد التئاماً معها. أما إضاعة الوقت. وبذل الجهد المضنى فى البحث عن كلمة عربية للكلمات الأجنبية أولا كثرها، فتلك طريقة فائلة، قاضية على اللغة.

لقد أباح المجمع التعريب للضرورة. فهل وصف لنا تلك الضرورة، وحدد كنهها، وبين الفيصل فى تقديرها، ومن له الحكم فى قيامها أو عدم قيامها؟ لم يفعل شيئاً من ذلك؛ بل تركها غامضة مبهمة كما ترك السابقون تحديد «الكثرة» وضبطها فى شأن

« القياس » ؛ وكان من أثر ذلك ما نعانيه . أيكون المجمع هو المرجع للمشتغلين بالعلوم والفنون الحديثة ؛ يقفون مكتوفين فى انتظار حكمه على كل كلمة أجنبية يحتاجون إليها ؛ ليتلقفوها من بين قراراته، ويأخذوها بعد أن يجيزها لهم ، ولو طال بهم الوقوف شهوراً وسنوات؟ أم هم الذين يقدرون الضرورة ؛ لمواجهتهم إياها ، واحتكاكهم بها دون غيرهم ؟ وهل نفرض عليهم فى هذه الحالة أن يبادروا إلى المجمع ليستأذنوه فى تعريبها ، وينتظروا أمره ؛ سواء أطال أم قصر عليهم الانتظار ؟ وهل يقف المجمع ليتلقى هذه الاستشارات تنهال عليه من سائر الأنحاء ؛ فيتخذ فيها قراره الذى يريد ؟

أليس الخير أن نبيح لهؤلاء المتخصصين فى علومهم وفنونهم التعريب ، ونكلفهم أن يرسلوا إلى المجمع ما ارتضوه ليوثقه ، ويقره ، ويذيع خبره بمختلف وسائله الناجعة ؟ وإن رأى ما يستحق التغيير فله ذلك . وبهذا لا نقف معوقين فى طريق العلماء ، والباحثين ، والمشتغلين بالصناعات المختلفة ، ولا نحمل المجمع ما لا يطيق ، ولا نخرجه عن دائرة اختصاصه المقبولة .

إن الذين يحرمون التعريب ، ويستدلون بآراء فريق من العلماء السابقين ـ ينسون أن أولئك العلماء ظهروا فى عصور تختلف عن عصورنا ؛ فلم تزحمهم المصطلحات كما زحمتنا ، ولم تصعب عليهم ترجمة الأسماء الأجنبية كما تصعب علينا ؛ لتمكنهم من اللغة ، واتساع الوقت لديهم ، وخفة أعباء الحياة عليهم . أما اليوم فالحال غير الحال ؛ أفواج من المصطلحات الجديدة فى إثر أفواج ، ولغة متفرقة فى بطون

المعاجم الواسعة، المرهقة للجيل الحاضر، وزمن مزدحم بمطالب العيش، وسعى كادح وراء تلك المطالب؛ فلا شبه بين الحاضر والماضى. فمن الخطأ بل الخطر أن نأخذ بقول العلماء القدامى فى حياة تختلف عن حياتهم، وفى حاضر لا يمت إلى الماضى إلا بأوهى الصلات. ومن الغفلة أن نخضع لآرائهم فى شئون لم يعرفوها، ولم يكن لهم بها علم. ولو أنهم رأوا ما رأينا، وعرفوا ما عرفنا، ما أبقوا من تلك الأحكام شيئاً، أو لاجتهدوا أن يوفقوا بينها وبين الحياة المحيطة بهم؛ وإلا كانوا خياليين، غير جديرين باسمهم، وكنا أحراراً فى مخالفتهم، بل مطالبين بالخروج عليهم.

هؤلاء علماء الدين فى عصرنا الحاضر، يخالفون بعض الأحكام القديمة التى ارتضاها الأئمة السابقون، ويستبدلون بها أخرى تلائم الحياة الحديثة، ويوفقون بها بين أحكام الدين ومطالب الحياة؛ إذ ليس الدين الإعنات، وتكليف الناس ما لا يطيقون. وإذا كان هذا هو الشأن فى مسائلنا الدينية أفلا نتبعه فى مسائلنا اللغوية؟ ولقد سبقنا إليه أهل العصور الإسلامية السابقة، ولا سيما العصر العباسىّ — وبخاصة زمن المأمون — حين بَغَتَتْهم الحضارة بمثل ما بَغَتَتْنا؛ فانبرى علماؤهم وفلاسفتهم يعربون من غير نكير عليهم من أئمة الدين واللغة فى زمانهم. وجاء بعدهم من سار على نهجهم، واشتهر باتباع خطتهم «كابن سينا وابن البيطار وغيرهما» بل إن صاحب: «القاموس المحيط» يسجل فى قاموسه كثيراً من الأسماء الأجنبية للعقاقير، والنبات، وغيرها. من غير أن يشير إلى أن

الاسم أجنبى . وعابه على هذا بعض العلماء كالشهاب الخفاجى ؛ ناسياً أن صاحب القاموس من المجاهدين اللغويين الذين أخلصوا للغتهم، وفنُوا فى صيانتها ؛ كما يشهد بذلك كتابه النفيس، وما بذله فيه من جهد، ووقت، ومال . وليس فى عمله ما يستحق الملام ؛ فقد سلك فيه مسلك اللغوى الناضج، سديد الرأى، ثاقب النظرة، العامل على تنمية اللغة وتهيئتها لمواجهة التطور المستمر.

ومن عجب أن يغمزه الشهاب الخفاجى ؛ والشهاب صاحب الرأى القائل: « لو اقتصرنا فى الألفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة لحجَّرنا الواسع، وعسر التكلم بالعربية على من جاء بعدهم [(١)] »

فبأى رأييه نأخذ ؟ وإلى أيهما نميل ؟

إن اللغة التى لا توائم بين نفسها وما يحيط بها مصيرها الزوال لا محالة ؛ كالأمة التى تنطوى على نفسها . وتقيم بينها وبين المدنية حجابا — لا تلبث أن تتخلف وتبيد .

وإذا كنا لا نحيا حياة السابقين فى مطاعمهم، ومشاربهم، ومساكنهم، ووسائلهم البدائية فى الزراعة، والصناعة، والتداوى، وسائر أساليب الحياة — فما بالنا نخرج على هذا القانون فى الشئون اللغوية وحدها ؛ دون ضرورة ملجئة ؛ أو خشية ضرر متوقع ؟

---

(١) ص ٧٠ عند الكلام على « كافة وقاطبة » من شرح درة الغواص، للشهاب.

بل إن الضرورة هى التى تدفعنا إلى المخالفة ، وإن الضرر فى الاستمساك بالقديم بغير تحفظ . وإذاً لا مناص لنا من تعريب الأعلام والأجناس ؛ بصقل أو بغير صقل . وعندنا المجمع اللغوى الذى يمثل البلاد العربية كلها يقوم ببعض هذه المهمة ، ويقر ويهذب ما عربه المتخصصون ؛ كى تتوحد الطرائق ، ويتم الاتفاق على الكلمات المعَربة ، فلا تتعدد بتعدد الأفراد والبلدان . ولن يبذل من الجهد فى هذا إلا القليل مما يبذل فى اختيار الألفاظ العربية الملائمة على حسب خطته الحالية .

على أنى أفضل أن نعدل عن تعريب الأسماء الطويلة كثيرة الحروف (كالبيولوجيا ، والجيولوجيا) وأوثر أن نختار لها أسماء عربية ، خفيفة الوقع على اللسان والآذان ؛ فراراً من الثقل . أما ما كان قليل الحروف ، قصير الرنين (ككلمة : فِلْم ، لنْش ، مَكِنْه ، قنصل . متر . بَرَده ، جَاكِتْ ، جِرْس ، « فِلاّ ، فلّة » جِفْت — للآلة التى يستعين بها الطبيب فى التوليد ، وآلاف مثلها) فالخير فى تعريبه إن أردنا للغتنا بقاء وقوة ، ولا خير فى البحث عن كلمات عربية له ، لأنها — فوق ما فيها من عُسر — لن تؤدى المعنى الدقيق إلا بإضافات وزيادات موضحة تنضم لكل كلمة . بل إنها مع هذه الزيادة لن تقوى على تأدية المراد إلا على وجه التقريب لا التحديد .

وفى التعريب فائدة قد تكون أجل فوائده ؛ هى إشاعة المصطلحات العلمية والفنية بين الناطقين بالعربية . وهى مصطلحات

عامة عالمية؛ تكاد تكون مشتركة بين العلماء، والباحثين، والمخترعين في مختلف البــلاد المتحضرة؛ فمعرفة نصوصها تمكن الباحثين من معرفة مسمياتها الحقيقية معرفة دقيقة لا لبس فيها ولا إبهام؛ فيتابعون مايدونه الفنيون عنها، وما يطرأ عليها في البلدان الأجنبية.

والتعريب — وإن آثرناه — قد نعدل عنه أحياناً إلى اختيار أسماء عربية لكلمات أجنبية لا تحتاج ترجمتها إلى جهد وطول استقصاء؛ فهذا خير لا شك فيه، ولا ننصح بالخروج عليه. لكن البغيض الذميم أن نتفرغ للبحث الدائب، والوقوف طويلا أمام كل كلمة أجنبية بعيدة المدلول العربي، علّنا نجد لها مقابلا في لغتنــا، فذلك الداء العياء.

لقد قال المجمع اللغوى في قراره الحاسم: (إنه يجيز استعمال بعض الألفاظ الأجنبية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم) فأى ضرورة أشد وأقسى مما نحن فيه؟ وأى دافع يدفعنا إلى الترجمة أقوى من دوافع المدنية الحاضرة؟ إن المجمع يوافق كما نوافق على التعريب، فكلانا به راض. ولكنه يطلب قبل تعريب الكلمة: الكدح المرهق، والسعى الدائب وراء كلمة عربية تقابلها. حتى إذا بدا العجز، وانبهرت الأنفاس — اطمأن للضرورة ووقوعها؛ فأباح الممنوع. أما نحن فلا نرى مساغا لهذا الإرهاق والإجهاد؛ بل نكتفى من البحث والاستقراء بالهين السريع، فإن وجدنا المقابل في يسر وراحة أخذناه، وإلا بادرنا إلى التعريب.

وليس من الجرأة على اللغة ومكانتها القول بأن اختيار الألفاظ

العربية للمصطلحات الحديثة ليس له القيمة التي يتوهمها أنصارها، وإني أسائل هؤلاء الأنصار: لماذا تعارضون وتخالفون ؟.

قد يكون الاختلاف منتظراً حين نجد أنفسنا أمام نوعين من كلام العرب، لكل منهما ظواهره التي تغاير ظواهر الآخر، وأحد النوعين أشهر وأكثر نظائر من صاحبه؛ فنفترق في الرأى — كعادتنا — فرقتين: واحدة تذهب إلى اتباع الأكثر، جرياً وراء القياس، وأخرى وراء السماع تعويلا عليه، بغير نظر إلى القلة والكثرة. لكن الشأن في التعريب مختلف؛ فليس عندنا قليل وكثير نتردد في اتباع أحدهما دون الآخر. وإنما نحن أمام ألفاظ معربة، وعمل سلكه العرب أنفسهم، وليس لدينا ما يعارضه من أقوالهم أو أفعالهم. فلِمَ لا نتبعهم ؟ وفيم الخلاف وليس أمامنا إلا نمط واحد مأثور ؟

فإن ساغ وقوع الخلاف حين يكون أمامنا مسموع كثير ومسموع قليل يغايره في حكمه، ونتردد في معرفة الأولى منهما بالأخذ - فلن يسوغ هذا حين يكون المسموع نوعا واحداً لا يختلف فيه الحكم.

وهل غاب عن هؤلاء الأنصار أن وضع اسم عربي لكلمة أجنبية فيه نقل للاسم من معناه «الوضعى» الأصيل إلى مسمى جديد لا تعرفه العرب؟ فأى فرق بين هذا وبين نقل الكلمة الأجنبية إلى اللغة العربية وكلاهما نقل تمّ وراء ظهر العرب، ومن غير أن يعلموا عنه شيئاً ؟

وأمر آخر: هو أننا نسىء إلى اللغة العربية بالإسراف في

نقل أسمائها إلى المسميات الأجنبية ، لما يترتب على هذا من إشاعة الألفاظ المشتركة (وهى ألفاظ يشوبها الغموض من بعض نواحيها بسبب الاشتراك ، وإن قيل إنها متساوية الدلالة) . فوق ما فى ذلك من خطر كامن نبّه إليه أحد المستشرقين بالمجمع اللغوى حين قال:[١]

« أرى أنه لا يجوز أن نأخذ كلمة عربية ونضعها لاصطلاح علمى خاص ؛ لأن ذلك يضيق دائرة اللغة . ففى اللغة العربية كلمات كثيرة تؤدى معنى واحدا ؛ مثل النشر ، والإذاعة ، والإعلان . فإذا خصص النشر بشىء ، والإذاعة بشىء ، والإعلان بثالث — فإن هذه الكلمات الثلاث تخرج عن دائرة الاستعمال الأدبى العام ؛ فتضيق اللغة . ولذلك أرى ألا يسرف المجمع فى قصر الكلمات العامة على الاصطلاح الخاص . فإما أن نرجع إلى التعريب وإما أن نرجع إلى الاشتقاق » .

إن التعريب علاج يسير ؛ وهو على يسره باهر الأثر : يمد اللغة بزاد صالح هى فى أشد الحاجة إلى بعضه ، ليدفع عنها فقرها المدقع فى عصر المخترعات والمبتكرات . ومن حمق الفقير المضيَّق عليه أن يجد الفسحة السائغة فيتأبى ، والسعة المباحة فيؤثر الضيق . والتعريب بالوجه الذى اقترحناه خير محض ، لا تشوبه شائبة ضرر ، أو فساد . وقد سبقنا إليه الأوربيون بمئات السنين ، فلم يفسد لغتهم ،

---

(١) هو الأستاذ « جب » عضو مجمع فؤاد الأول (راجع محاضر انعقاد الدور الأول ص ٤٢٢)

ولم يصبها بأذى ، ولم نسمع منهم ما يزهدنا فيه ، بل إنه أحسن إليها ، وقدم لها من المعونة والقوة ما يجعلنا نبادر إليه ؛ مطمئنين لنتائجه ، كما اطمأن الأجانب إليه ، ولم يخشوا منه على لغتهم إبادة أو ضعفاً . بل إنه منحها نمواً وقوة كما أسلفنا . والشر كل الشر فى إهماله .

هذا ، وخطر الإهمال لا يقل عن خطر الإباحة بغير تقييد ، فالبلاء فى التطرف والإفراط ؛ سواء أكان ذلك فى إباحة التعريب إباحة مطلقة ، أو تحريمه تحريماً مطلقا .

الاشتقاق والنحت

وهذان تابعان من توابع القياس ، وذيلان له .

ا ـ فأما الاشتقاق فالحاجة إليه شديدة فى مختلف العصور ، وبين سائر الطبقات ، ولاسيما المشتغلة بالفنون العملية ، والصناعات ، والاختراعات . ولهذا تشتد الحاجة إليه فى فورة المدنية ، وزهو الحضارة ، ويكون التيسير فيه مطلوبا حميداً .

ويعنينا من المشتقات تلك السبعة المشهورة : (اسم الفاعل . اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، أفعل التفضيل ، اسم الزمان ، اسم المكان ، اسم الآلة) وقد وفاها القدماء حقها من البحث ، وسجلوا أحكامها وافية فى المراجع الخاصة ؛ فلا حاجة لتكرار ما فصّلوا ؛ ولاسيما التى تناولها المجمع اللغوى بالدراسة المتأنية ، والزيادة المفيدة[1] . لكنى ـ بالرغم من تلك الدراسة ـ أرى المجال لا يزال يتسع للزيادة ، وفيه فسحة لمن شاء . وقد اخترت للكلام اليوم مسألتين هامتين :

« الأولى » تتصل بصيغة اسم الزمان والمكان ؛ فقد ظل الدارسون عصوراً طويلة يقتصرون فى صياغتهما من الثلاثى على وزنه : « مَفْعَل » قياساً مطرداً . ولا يلجئون إلى « مَفعَلة » ،

---

(١) كصوغ : « فعّال » للمبالغة من الثلاثى المتعدى وغيره ، وبعض أحكام خاصة « باسم المكان « واسم الآلة . . . و . . .

برغم النصوص العلمية القديمة التى تبيح لهم ذلك . وجاء المجمع اللغوى أخيراً فعرض لتلك النصوص وانتهى إلى قرار نصه : [١]

« تصاغ « مَفعَلة » ، قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذى تكثر فيه هذه الأعيان ؛ سواء أكانت من الحيوان ، أم من النبات ، أم من الجماد » . ففتح بذلك باباً من التيسير أمام المتعلمين والمترجمين ، والمشتغلين بالعلوم الحضرية . ولكنه لم يفتحه على مصراعيه ، بل اكتفى بجانب منه . ذلك أنه اشترط أن يكون الاشتقاق من أسماء الأعيان وحدها ، دون أسماء المعانى . مع أن الحاجة ماسة إلى الاثنين ، ونصوص الأئمة السابقين تساعد على الاشتقاق منهما . فهذا شيخ النحاة ، وإمام البصريين « سيبويه » صاحب الكتاب يقول فيه :

« هذا باب ما يكون « مَفْعَلة » لازمة لها الهاء والفتحة . وذلك إذا أردت أن يكثر الشىء بالمكان . وذلك قولك : أرض مَسبعة ، ومأسدة ، ومذأبة . وليس فى كل شىء ، يقال ذلك [٢] ، إلا أن تقيس شيئاً ، وتعلم أن العرب لم تتكلم به » .

وهذا صاحب المكمل فى شرح المفصل يقول :

---

(١) ص ٥٣ الجزء الثانى من مجلة المجمع .

(٢) قال ابن سيده فى المخصص : « المعنى لم يقل العرب فى كل شىء من هذا . فإن قست على ما تكلمت به العرب كان هذا لفظه » راجع جزء ٢ ص ٥٢ من مجلة المجمع .

« اعلم أنهم إذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شيء بمكان وضعوا له « مَفْعَلة » مع لزوم التاء إياها . وهذا قياس مطرد فى كل اسم ثلاثى ؛ كقولك : أرض مَسبعة ؛ أى : يكثر فيها السباع ، ومأسدة ، أى : يكثر فيها الأسد ، ومذأبة ، أى يكثر فيها الذئب ، ومَحياة ، أى : تكثر فيها الحية ، ومفعاة ، أى : تكثر فيها الأفعى . »

وغير هذين من المراجع التى تصرح بصوغ « مَفعَلة » للدلالة على كثرة حصول « الشىء » بالمكان ؛ من غير أن تقيد ذلك « الشىء » بأنه اسم عين كما قيدته بعض المراجع الأخرى التى اعتمد عليها المجمع . ولا أدرى سبباً لإيثاره التقييد على الإطلاق الذى فيه التوسعة والتيسير .

نعم إن الأمثـــلة التى وردت فى المراجع اقتصرت على الأعيان ؛ ولكن كثيراً من النصوص القاعدية الصريحة أطلقت « الشىء » ولم تقيده بأنه اسم معنى ، أو اسم عين . فمن الخير أن ننتفع بهذا الإطلاق ، ونبيح « مَفعَلة » وبخاصة إذا اشتدت إليها الحاجة ، أو آزرها الاستعمال ، وأشاعها العرف ؛ كالمعْلمة « لما يسمونه دائرة المعارف » والمَبَرّة « لمكان البر » والمَصحة « لمكان الصحة » والمخطبة « لمكان الخطابة » والمَعطفة « لمكان العطف » والمقرأة « لمكان القراءة » والمحطة « لمكان الحط » وهذه الكلمة من المسموعات أيضاً - وأمثالها مما صاغه الناس أو يصوغونه مدفوعين بحوافز الحياة .

الثانية : فُعْلَى ، مؤنث : أفعل .

كان المجمع اللغوى فى إحدى جلساته[1] يبحث عن كلمة عربية

---

(١) راجع ص ٤٣ من محاضر جلسات المجمع دور الانعقاد الثالث

تقابل كلمة « الميكرسكوب » ؛ الأجنبية ؛ فاقترح بعض الأعضاء « مِجْلاة الدّقاق » (وهى التى نالت الاستحسان والإقرار) واقترح آخر الوحدة الدقيقة . وقال ثالث « الدُّقَّى » ، مؤنث : « الأدق » على وزن : « صغرى » مؤنث : « أصغر » . ودار حوار مجمعى حول إباحة هذا الوزن ومنعه . فالمانعون يلوحون بحجتهم المكررة المرددة ؛ وهى أن كلمة « الدُّقَّى » لم ترد عن العرب ، وأن ما ورد من صيغة : فُعْلى » مؤنث « أفعل » – قليل لا يقاس عليه ، وإذاً فاستعمال كلمة : « الدُّقّى » غير صحيح عند هؤلاء .

والمبيحون يقولون : لم لا نبيح : « عُلْمَى » ، مؤنث : « أعلم » و « دُقَّى » مؤنث « أدق » ؛ تيسيراً ، وتوسعة ، وتذليلا للصعوبات التى تواجهنا ، وقياساً على الوارد ، وإن قل ؟ .

وطال النقاش ، ، وتردد على الألسنة لفظ : القياسى ، والسماعى والكثرة ؛ والقلة . من غير أن يتجه الباحثون لتحديد هذه الكثرة الطاغية التى لها السلطان الباطش فى كل بحث ، والتى انتهى الأمر بانتصارها هنا ؛ على ما بها من إبهام ، وغموض ، كما انتصرت فى مواطن أخرى كثيرة . وعجبت أن يلمس حضرات المجمعيين الحاجة فى المصطلحات الحديثة إلى قياسية : « فُعْلَى » فيفرون منها خوف ذلك السلاح الوهمى الذى يسمى : « الكثرة » وعـــدم توافرها هنـا . ولا أدرى كيف لا تتوافر الكثرة المنشودة فيما نحن بسبيله

ومعى منها — على الفجاءة، وبغير تتبع واستقصاء — الكلمات التالية :

العظمى، الصغرى : الكبرى، الوثقى، الفضلى. القُصْوَى، الأولى، الجُلّى (أنثى : الأجلّ) الدنيا، الأخرى، العليا، السفلى، الكُوسى (كثيرة الكياسة) الطولى (أنثى الأطول) الضّيقى (شديدة الضيق). وأنا زعيم بعشرات غيرها لو رجعت إلى المعاجم اللغوية —

وهنا لم نجد إلا ما قدمته عفو الساعة أليس فيه مَقْنع للمتردد فى قياسية "فُعْلى"؟ ألا يكفى هذا العدد لإثبات الكثرة فى وزن صيغة تما لتصير معه قياسية؟ لشدّ ما كنت أريد توضيحاً جلياً وتحديداً قاطعاً لهذه الكثرة المتحكمة، أو تسمحا فى الأخذ بالنظائر ولو كانت قليلة فيما لا يتصل بالحركات الإعرابية كما سبق أول الكتاب.

ولا يعوقنا عن إجازة « فُعلى » غرابتها على الآذان ، أو خفاء معناها ، فإن هذه الغرابة تزول بالاستعمال ، والخفاء ينكشف به ، كما ينكشف بتفهم السياق الذى وردت فيه. وذلك شأن أكثر الكلمات اللغوية غير المتداولة .

* * *

ب - وأما النحت فلم يضع له الأقدمون نظاما بعينه ، ولا ضابطاً يجب الخضوع له . وكل ما قالوه : إن العرب قد تلجأ إلى الاختصار فتصنع الكلمة الواحدة من الكلمتين أو الكلمات؛ تأخذ من هذه ومن تلك بعض حروفها ، وتدع بعضاً آخر ،

وتصوغ مما أخذته كلمة تستغنى بها عن تينك الكلمتين أو الكلمات. من ذلك قولهم: «بسمل الرجل» أى: قال بسم الله. وحولق أو حوقل، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله. وطلبق، قال: أطال الله بقاءك.

وقد دار البحث أخيراً حول إباحته أو منعه، فرأى رجال الطب، والصيدلة، والعلوم الكيمياوية، والحيوانية، والنباتية، وغيرها — فى إباحته وسيلة من خير الوسائل التى تساعدهم عند ترجمة المصطلحات الأجنبية إلى اللغة العربية. تلك المصطلحات التى يغلب عليها عند الفرنجة التركيب من كلمتين، متمازجتين مختصرتين، أو أكثر على طريقة تشبه النحت العربى، فلو ترجمت الكلمتان أو الكلمات ترجمة حرفية بغير اختصار لنشأ من ذلك اصطلاح عربى طويل، مركب من كلمتين ثقيلتين، أو أكثر. أما إذا تناولناها بالترجمة أولاً ثم بالنحت على الطريقة العربية السالفة — فإننا نصل إلى اصطلاح عربى خفيف مقبول.

وحجة المانعين محفوظة مرددة؛ هى أن الوارد منه محدود ضئيل لا يسمح بالقياس. ويزيدون على ذلك أن المنحوت لا يظهر معناه إلا لطائفة قليلة أو دون القليل، ودخوله فى اللغة يؤدى بعد زمن طويل أو قصير إلى حشوها بكلمات غير واضحة المعنى، ولا مفهومة الأداء، ولا سيما إن زال المرددون له العارفون.

والحجتان واهيتان، والتمحل فيهما واضح. فأما من جهة القلة المسموعة فينفيها ما رواه ياقوت فى كتابه[1] معجم الأدباء حيث

---

(١) ص ٢٨٦ ج ١ المزهر

قال : إن « عثمان بن عيسى النحوى سأل الظهير بن الخطير الفارسى عمّا وقع فى ألفاظ العرب على مثال شقحطب . فقال : هذا يسمى فى كلام العرب : « المنحوت » . ومعناه : أن الكلمة منحوتة من كلمتين؛ كما ينجت النجار خشبتين ، ويجعلهما واحدة . فشقحطب: منحوت من شق حطب[1] . فسأله عيسى أن يثبت له ما وقع من هذا المثال إليه ؛ ليعول فى معرفتها عليه . فأملاها عليه فى نحو عشرين ورقة من حفظه ، وسماها : « كتاب تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب » .

بل إن مذهب بعض اللغويين[2] « كابن فارس فى كتابه : فقه اللغة » أن أكثر الكلمات الزائدة على ثلاثة أحرف منحوت ؛ كقول العرب للرجل الشديد : « ضبطر » من « ضبط وضبر » و « صلدم » ، من « الصلد والصدم » . . . .

ومن أمثلته الواردة

حمدل الرجل	—	أكثر من : قول الحمد لله .
هيلل «	—	أكثر من قول : لا إله إلا الله .
جعفد «	—	قال : جعلنى الله فداءك .

---

(١) إن كانت « شقحطب » منحوتة من « شق حطب » فأين الحروف التى حذفت اختصاراً ؟ إلا إن ضبطنا « شَـقَـحْـطب » بتخفيف القاف وإسكان الحاء فتكون إحدى القافين محذوفة . أو : أن الاختصار سيجىء فى باقى مشتقاتها وليس فيها

(٢) راجع ص ٢٨٥ جـ ١ المزهر

حيعل الرجل	—	قال: حيّ على الصلاة، حي على الفلاح
دمعز «	—	« أدام الله عزك .
سبحل «	—	« سبحان الله .
حسبل «	—	« حسبي الله .
مشكن «	—	« ما شاء الله كان .
سمعل «	—	« سلام عليكم .
طلبق «	—	« أطال الله بقاءك .
عبشمى «	—	في النسبة لعبد شمس .
عبدرى «	—	« « لعبد الدار .
مرقسى «	—	« « لامرئ القيس .
عبدقسيّ «	—	« « لعبد القيس .
تيملى «	—	« « لتيم الله .
شفعتنى «	—	« « إلى الشافعى وأبى حنيفة معاً .
حنفلتى «	—	« « إلى أبى حنيفة مع المعتزلة .

* * *

وأما من جهة غموض معناه، وأنه لا يدرك إلا عند طائفة قليلة وأنه يزيد غموضا بزوالهم — فالشأن فيه شأن الألفاظ المنحوتة المسموعة عن العرب؛ فإننا لا نفهم معناها إلا بتوقيف، وشأن سائر المصطلحات العلمية المختلفة، بل شأن كثير من الكلمات اللغوية: لا تدرك إلا بتوقيف وتلقين ورجوع إلى مظانّها. ولا يغيب عنا أن الألفاظ المنحوتة التى نطالب بقياسيتها إنما تدول وتروج بين

طوائف معينة ، تشتد حاجتهم إليها ؛ فالأمر فيها كالأمر فى باقى المصطلحات المختلفة ؛ سواء أكانت طبية ، أم هندسية ، أم نحوية، أم بلاغية ، أم كيماوية ، أم غيرها . . . لا يعلمها إلا أهلها ، ولهم وضعت ، وعليهم قصرت . أما غيرهم فلا يعنيهم من أمرها شىء . وعلى هذا قامت شئون الحياة العلمية كلها . وإذا انقرضت طائفة من الطوائف المتخصصة المدركة لتلك المصطلحات فإن أخرى ستحل محلها ، ولن يخلو الميدان من أهله ؛ إلا اذا انقرض معهم العلم أو الفن الذى كانوا به يشتغلون . وعندئذ سيكون « اللفظ المنقرض » معروفا فى تاريخ العلوم ، موضحا فى المعاجم التى تسجل الكلمات ومعانيها على وجه الدقة لمن أراد أن يستبين .

ويكون مثلها — والحال ما وصفنا — مثل الأسماء التى انقرضت مسمياتها ، وذهبت الأيام بمدلولاتها ولكنها لم تذهب بتلك الأسماء ولم تمحُها من بطون الكتب اللغوية والمراجع العلمية الخاصة التى تسجل المصطلحات ، وتاريخها ، وتطورها ، وما يتصل بها ؛ فهى باقية فى انتظار من يبحث عنها للاستفادة بها ، أو لمعرفة مسماها .

لم يبق شك ـ بعدما تقدم ـ أن النحت سائغ مباح ، وأن الوقوف فى طريقه تشديد لا يجد له سنداً من عقل ، أو نقل، أو واقع . أما طرائقه فموكولة للناحتين ؛ يتخيرون منها ما يلائمهم ، ويوافق بحوثهم . وبهذا نفتح لهم باباً من التوسعة الحميدة ؛ يعينهم فى مهامهم ، ويأخذ بيدهم إلى حيث ينتجون ويفيدون .

الفهرس